تطبيقات

- مشكلة الحجاب
- النقاب فى فرنسا.. ضجيج فى غير موضعه!
- أزمة الأئمة والوعاظ والمساجد فى أوروبا
- مآذن سويسرا.. معادلة مغلوطة.
- مساجد سويسرا فى الأصل جراجات وأماكن لإيواء السيارات!
- أكذوبة الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن.. نسمع جعجعة
- الإسلاموفوبيا!
- أسرلة الإعلام العربى؟

obeikandl.com

obeikandl.com

مشكلة الحجاب:

..لم تنطفئ نيران قضية الحجاب منذ اشتعالها لأول مرة فى المدارس الفرنسية فى عام ١٩٨٩.. فهى تنفجر ثم تهدأ بين الحين والآخر، وقد عادت إلى الواجهة مطلع ١٩٩٩، بعد عطلة الميلاد ورأس السنة، فى مدرسة جان مونيه فى مدينة فليرس الصغرى ثم فى عام ٢٠٠٤ عندما صدر قانون يحظر استخدام ما أسماه بالرموز الدينية المبالغ فيها! وكانت القضية برزت فى عام ١٩٩٩ مع تلميذه تركية اسمها اسمانور وعمرها اثنا عشر عاماً وصلت إلى المدرسة مرتدية الحجاب الإسلامي، بعد أن أجبرت إدارة التربية والتعليم مدير مدرسة جان مونيه تسجيل الفتاة فى الصف الأول الثانوي.

وكان المدير وكذلك مدير مدرسة أخرى فى فليرس رفضا اسمانور بعد أن قدم والدها، طلباً لتسجيلها مصراً على أن ابنته ستحضر إلى المدرسة مرتدية الحجاب. وعندما رفضت المدرستان ذلك، بقيت اسمانور فى البيت تتابع الدروس بالمراسلة فى حين توجه الوالد، إلى المحكمة الإدارية طالباً إلغاء رفض التسجيل وتحركت إدارة التربية والتعليم خصوصاً بعد أن أكد قضاء مجلس الدولة فى فرنسا واضح بالنسبة لهذا الموضوع أن رفض تسجيل فتاة ترتدى الحجاب الإسلامى لا يبرره سوى رفض الفتاة متابعة بعض الدروس أو إذا كان تصرفها يخل بنظام المدرسة. وقضاء مجلس الدولة يشير أيضاً إلى أن ارتداء الإشارات الدينية ليس مخالفا للعلمانية بحد ذاته لكنه لا يفترض أن يكون مرتبطاً بالدعوة إلى الدين.

وعندما وصلت اسمانور بحجابها إلى مدرسة جان مونيه لم يخف المعلمون انزعاجهم وأعلن الناطق باسمهم ما يلي: " لا نريد تهميش هذه الشابة لكننا نتمنى أن يتم احترام مبدأ العلمانية. ولذلك لن تقبلها فى الصفوف إلا إذا خلعت الحجاب" وفى اليوم التالى أدى وصول فتاة (لم تكن ترتدى الحجاب فى السابق) محجبة إلى مدرسة جان مونيه إلى تصلب فى موقف المعلمين الذين دعوا إلى إضراب استمر أربعة أيام.

وعلى الفور وجهت الوزيرة المنتدبة المسؤولة عن التعليم المدرسى، رسالة دعت فيها إلى "احترام قناعات كل إنسان" والمحافظة على "العلمانية فى القطاع العام وفى التعليم" وإلى الحوار وكان عدد الفتيات اللاتي تحجبن فى المدارس الفرنسية جميعاً وصل حتى هذا التاريخ إلى نحو ٤٠٠ طالبة. ..وفى موقف مشابه بطلتاه هنا هما الأختان نادية وفاطمة اللتان أصرتا على عدم خلع الحجاب، وجه الوزير الفرنسى نداء إلى مديرى المدارس لبذل كافة الجهود لإقناع التلميذات بعدم الظهور بهذه العلامات داخل الفصل الدراسى كما طالب المدرسين والقائمين على العملية التربوية فى المدارس الفرنسية بعدم التعاطى مع وسائل الإعلام حتى لا يتسبب ذلك فى انقسام المدارس ووزارة التعليم كما حدث قبل ذلك. وأشار الوزير إلى أن التصريحات الكثيرة التى أدلى بها ناظر لمدرسة وبعض المدرسين قد عملت على تسميم الأجواء الدراسية. وقد أثارت هذه التعليمات التى أصدرها الوزير الفرنسى ردود فعل متباينة فى أوساط التربويين فى فرنسا فاحتج بعض مديرى المدارس وتساءلوا:

كيف يمنعنا وزير التعليم من الاتصال بوسائل الإعلام والصحافة بينما هو لم يجد من وسيلة أخرى غير الصحافة لكى يبلغنا بتعليماته؟ وأضافوا: أن هذه التعليمات قد تحدث بلبلة فى أوساط القائمين على عمليتي التربية والتعليم فى فرنسا وكان من الأفضل أن يطرح الوزير الإصلاحات التربوية والبرامج الجديدة للنقاش بدلا من إثارة موضوع الحجاب الإسلامى وعلامات التفاخر والمباهاة واتهمه البعض بأنه يريد أن يشارك وزير الداخلية فى تشدده وموقفه من الإسلاميين!

كما ارتفعت أصوات أخرى تؤكد أن وزير التعليم الفرنسى لم يطرح المشكلة فى شكلها الصحيح وعندما تحدث عن علامات التفاخر والمباهاة لم يحصرها سوى فى شكل واحد هو الحجاب الإسلامي وهو ما سيؤدي حتما إلى تذمر المسلمين الذين سيعتبرون أنفسهم فى هذه الحالة ضحايا لتعليمات الوزير.

ورأى آخرون أن الأجدى هو أن يضع وزير التعليم مجموعة من القوانين التى تستهدف ضمان الحياد وترسيخ مبادئ العلمانية ولم يخف المسلمون فى فرنسا قلقهم إزاء تعليمات الوزير فأصدرت تسع جمعيات إسلامية بيانا جاء فيه أن "أجواء عدم التسامح" بدأت تتسع وتتزايد فى كل أنحاء فرنسا" وهددت بسحب أولادها من المدارس الفرنسية إذا أصرت هذه المدارس على ضرورة تنفيذ تعليمات الوزير وقالت أنها ستقوم بتعليم أبنائها على طريقتها الخاصة وبعيدا عن المدارس الفرنسية التي وصفتها "بالتشدد وعدم التسامح".

ولاشك أن تعليمات وزير التعليم الفرنسى الخاصة بمنع الفتيات المسلمات فى المدارس الفرنسية من ارتداء الحجاب هي خطوة جديدة فى طريق طويل كان قد بدأ قبل فترة باتجاه ما سُمى فى ذلك الوقت بضرورة خلق إسلام على الطريقة الفرنسية لا يتعارض مع عادات وتقاليد الشعب الفرنسى ويختلف بطبيعة الحال عن إسلام الدول الأخرى.

لكن اللافت للنظر أن تعليمات الوزير جاءت لأول مرة خالية من لغة التهديد والإجبار عندما خاطب مديرى المدارس قائلاً: لتكن لغتكم مع التلميذات هي لغة الاقتناع لا الإجبار.

والمعروف أن قضية الأختين المغربيتين (نادية وفاطمة) كانت قد حسمت لصالحهما عندما أصدر مجلس الدولة الفرنسى قراراً بعودتهما إلى المدارس وبعدم إجبارهما على خلع الحجاب أو غطاء الرأس وتأكيد حقهما فى ممارسة حرية العقيدة حسبما تقضى بذلك مبادئ العلمانية فى فرنسا لكن ما ينذر بأن هذه المشكلة قد تتفجر فى القريب هو أن هذا القرار الذى صدر من أعلى هيئة قضائية فرنسية يبدو أنه ليس ملزماً وهو ما يفهم من كلام أحد مديرى المدارس المتشددين عندما قال: لمجلس الدولة أن يقول ما يمكنه قوله ولنا أيضا أن ننفذ ما نراه صالحاً!

وكان مسلمو فرنسا طالبوا السلطات الفرنسية بإعادة النظر فى الحظر المفروض

على ارتداء الحجاب فى المدارس وأكدوا أن هذه القضية بها أثارت من ردود فعل غاضبة فى أوساط المسلمين (المهاجرين) تفجر مشكلة الحريات الدينية المنقوصة فى فرنسا لأن مديري المدارس يطردون الفتيات الصغيرات لارتكابهن "خطأ رفض إظهار آذانهن!!".

وأشاروا إلى أن المجتمع الفرنسى –والحالة هذه– لن يكون بمقدوره تعليم ثقافة حقيقية باحترام الآخرين إذا أصر على مطالبة الأقلية بتخليص نفسها من أوجه اختلافها!

ومعلوم أن فرنسا التى يشكل المسلمون فيها ٨٪من تعداد سكانها كانت حظرت الرموز الدينية فى المدارس الحكومية فى إجراء يهدف إلى القضاء على ما وصفته بالنفوذ المتزايد للإسلاميين المتشددين بين الشباب.

وكان وزير التعليم أكد عزمه على حظر كل المظاهر المقصود بها التعبير عن انتماء دينى وقال إن أولئك الراغبين فى تجاهل الجمهورية عليهم أن يدركوا أننا لن نبدى أى تساهل وأننا سنعمل بأقصى قدر من الحزم للتحقق من عدم وجود أي استثناءات.

اللافت للنظر أن فتاة مسلمة من أصول عربية نزعت حجابها إذعاناً لرغبة مدير المدرسة ولكنها قامت بحلق شعر رأسها تماماً تعبيراً عن الاحتجاج وقالت – وهى تقف خارج مدرستها فى مدينة استراسبورج: سأحترم القانونين الفرنسى والإسلامى معاً بنزع ما أرتديه على رأسى وعدم إظهار شعرى! وأضافت تقول فى سخرية: أننى أحترم القانون، ولكن القانون لا يحترمني!

وكانت نحو ١٢٠ طالبة مسلمة فى فرنسا أصرت على الاستمرار فى ارتداء الحجاب مع بدء تطبيق الحظر مع استئناف الدراسة ورضخت العديدات منهن للقانون تحت التهديد بالطرد من الدراسة. وكانت ظهرت نحو ١٢٠٠ فتاة وهن يرتدين الحجاب مع بدء الدراسة قبل الموافقة على قانون الحظر. واستمر العديد

منهن فى إثارة منازعات مع سلطة المدارس طوال العام، وهو أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت السلطات الفرنسية فى نهاية المطاف لتقرير الحظر.

وفى إيطاليا دفعت طالبة مُنقبة (وتدعى سابرينا فاروني) غرامة تصل إلى مائة دولار لظهورها مرتين في أماكن عامة ترتدي نقاباً يغطى وجهها بالكامل. وقد أثارت هذه القضية استفزاز الكثيرين ومن بينهم مصمم الأزياء العالمى جورجيو أرمانى الذى دافع عن حق الطالبة المسلمة فى أن ترتدى الحجاب فقال: أن المرأة يجب أن ترتدى ما يعجبها حتى ولو كان ذلك نقابا يخفى وجهها تماماً وأضاف: الأمر يتعلق باحترام عقائد وثقافات الآخرين. ونحن فى إيطاليا فى حاجة إلى التعايش مع هذه الأفكار.

..وعلى النقيض مما حدث فى فرنسا وإيطاليا، فإن فتاة بريطانية تدعى (شابينا بيجوم) قد كسبت دعوى قضائية ضد قرار طردها من مدرستها فى مدينة لوتون بسبب ارتدائها الجلباب وهو لباس المسلمة المتدينة.

وكان القاضى (جاستيس بروك) سمح لبيجوم التى انتقلت إلى مدرسة أخرى بممارسة شرائع ديانتها. وطالب الحكومة بإعطاء توجيهات أكثر إلزاماً لإدارات المدارس بمراعاة قوانين حقوق الإنسان وألزم هيئة مدينة لوتون بإعطاء المدارس إرشادات لإعادة النظر فى تعميم الزى المدرسى وجعله يتكيف مع كافة المتطلبات الثقافية والدينية. ووصفت التلميذة الشابة (اليتيمة الوالدين) القرار القضائى بأنه انتصار للمسلمين الحريصين على الحفاظ على هويتهم وقيمهم الدينية التى استهدفت فى الغرب خصوصاً بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ورأت أن أهمية القرار تتحدد فى كونه لا يشمل قضية معزولة ويلحظ تطبيقه فى كافة مدارس بريطانيا التى تضم طلاباً ذات تنوع دينى وعرقى. وأبدت بيجوم سعادتها لأنها كسبت معركتها فى عالم حر يزعم -كما تقول- تأييد الحقوق الفردية. وكانت تولت الدفاع عنها المحامية شيرى بوث زوجة رئيس الوزراء البريطانى توتى بلير.

وأحسب أخيراً أن الجدل حول الحجاب سيبقى ما بقى العرب والمسلمون فى أوروبا خصوصا أن النقاشات لم تتوقف بعد حول سؤالين محوريين:

الأول: إذا كان الحجاب ضارا إلى هذا الحد الذى يبرر طرد كل من ترتديه من المدرسة فلماذا لا نسير مع هذا المنطق ونمنع جميع أنواع الحجاب سواء فى المدرسة أو الشارع أو المواصلات العامة؟!

والثانى: لماذا نستثنى الحجاب كعلامة دينية للمسلمات بينما نترك علامات أخرى يلبسها أتباع الديانات الأخرى فى فرنسا وباقى دول أوروبا.

وأخيراً فإن الخطورة تكمن فى أن الحرب الضارية التى تُشن بين وقت وآخر ضد الحجاب لن تؤدى إلى تراجع الظاهرة الإسلامية، كما يعتقد البعض.. بل العكس هو الصحيح بمعنى أن ذلك قد يشجع المتطرفين على تبنى القضية واعتبار أن أي انتصار لها هو فى الواقع انتصار لهم.. وهذا غير صحيح على كل حال.

obeikandl.com

النقاب في فرنسا.. ضجيج في غير موضعه!

في نادي الصحفيين الأجانب في العاصمة الفرنسية، جمعني لقاء بعدد من الإعلاميين الفرنسيين ودارت المناقشة حول ساركوزي وموقفه من النقاب، وهي القضية الأكثر إثارة في هذه الأيام ثم امتد الحوار الذي شارك فيه عدد من الصحفيين الأجانب المعتمدين لدى فرنسا، إلى علاقة أوروبا بالإسلام ولماذا تثور – بين وقت وآخر – أزمات تتعرض لجوهر الصلات بين الشرق والغرب مرورا بالحملات الصليبية، وانتهاء بظاهرة "الإسلاموفوبيا"، أي الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي.. وأفزعني أن هناك قناعة منتشرة في أوساط الميديا الفرنسية والأوروبية هي أن العرب والمسلمين قابلون للاشتعال في كل لحظة، سيما إذا تناولت الميديا بشكل مباشر أو غير مباشر قضايا إسلامية إلى حد أن بعض رجال الميديا الذين يفكرون في إطلاق جريدة أو فضائية أو إذاعة محلية – يبدؤون عن عمد – بالحديث عن قضايا المهاجرين والمسلمين والإسلام في أوروبا ليضمنوا لمشاريعهم الإعلامية الذيوع والانتشار.. والمثال الصارخ على ذلك، أن الصحيفة الدنماركية التي نشرت الرسوم الكاريكاتورية التي تسيء للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، هي صحيفة محلية لا يقرأها الدنماركيون إلا في إحدى المقاطعات وليس في كل أنحاء الدنمارك، ولم يحدث قط أن عبرت الحدود إلى أوروبا الغربية.. والشيء نفسه ينصرف على المدعو سلمان رشدي الذي كان كاتبا "مغمورا" حتى صدرت روايته "آيات شيطانية"، فثارت ثائرة المسلمين، وكان من شأن ذلك أن طبقت شهرته الآفاق! وحال الكاتبة البنغالية تسليما نسرين مؤلفة رواية "اللعنة"، لا يختلف كثيرا عن حال سلمان رشدي..فالاثنان خدمتهما المعالجة الساذجة في العالم الإسلامي من حيث أرادت قبرهما والقضاء عليهما..

والحق أن المسلمين لديهم قدرة عجيبة على كسب الأعداء مع كل يوم يمر عليهم، سطحية بعضهم هي التي تجعلهم يلتقطون الطعم المسموم سريعا ودونما

تفكير.. فكلنا يذكر أن قضية الحجاب (وليس النقاب) قد اشتعلت نيرانها بين عامي ٢٠٠٣و ٢٠٠٤ وكانت ضمن صياغة عامة تحظر استخدام ما سمى الرموز الدينية المبالغ فيها في الأديان الثلاثة مثل القلنسوة التي يعتمرها اليهود على رؤوسهم، والسلاسل التي تتدلى فيها أشكال الصليب المسيحي، والحجاب الذي ترتديه الفتاة المسلمة.. وكلنا يذكر أن القضية عندما أثيرت في البداية كانت في المعسكر اليهودي لكن ما إن تلقفها المسلمون حتى أصبحت قضية إسلامية بامتياز.. فالصخب الإسلامي لا حدود له، بحيث يغطي، بشكل كامل، على احتجاجات الكاثوليك الذين يعتبرون أنهم –وهذا صحيح – أصحاب البلد الحقيقيون..ووجهوا لوما إلى السلطات الفرنسية إذ كيف يمنعونهم من وضع شارات في اليد وعلى الصدر لرمز المسيح (وهو الصليب)، فهذا ليس من حقهم على كل حال.. وكذلك ثارت ثائرة اليهود بالنسبة لرموزهم، بل دخل، ضمن هذه الصياغة، أتباع ديانة السيخ الهندية التي يلبس الرجال بمقتضاها عمامة ملونة (ضخمة) ولا مجال لخلعها لأن ذلك يعني الخروج من الديانة والارتداد عنها وهو ما ليس مقبولا.. لكن سطحية بعض المسلمين في المعالجة هي التي جعلتهم يخطفون هذه الأزمة لحسابهم، فأصبحت أزمة إسلامية فقط، وكانت النتيجة أن اليهود يعتبرون القلنسوة الدينية والسيخ يلهون ويمرحون بعمائمهم القشيبة، والكاثوليك يسعدون بأشكال الصليب التي تتدلى من رقابهم.. أما المسلمون وحدهم فهم الذين اختزلوا القضية في حجابهم..واليوم في نقابهم!!

والمؤلم أننا لو سألنا أنفسنا عن عدد الفتيات اللائي تضررن من حظر الحجاب في المدارس الفرنسية لوجدناه لا يزيد على أصابع الدين إلا بالكاد.. وإذا علمنا أن عدد أبناء الجيلين الثاني والثالث الذين يدرسون في التعليم ما قبل الجامعي في فرنسا يبلغون عشرات الآلاف. أدركنا على الفور أننا نتجنى على ديننا الإسلامي الحنيف قبل أن نتجنى على مجتمع علماني (فرنسي) لا يفرق بين مواطنيه في الحقوق والواجبات ولا يقيم وزنا لاختلاف الأعراق والأديان.. وإذا وقفنا هُنيهة أمام قضية

النقاب.. فسوف تتسع دوائر الخجل في وجوهنا! لأن هذه القضية ظهرت -في المرة الأولى- في إحدى المحاكم عندما طلب أحد القضاة من سيدة منقبة أن ترفع النقاب كي يراها وإلا كانت شهادتها باطلة..! وهو أمر يحدث ليل نهار في بلداننا الإسلامية دون أن نسمع صراخاً أو احتجاجا من هنا وهناك... لكن لأنه يحدث في فرنسا، فكان لابد أن تقوم الدنيا ولا تقعد.. وهو الشيء نفسه الذي يقال عن قلة عدد المساجد في فرنسا، فتجد أن بعض الفضائيات تصور المهاجرين وهم يصلون في أيام الأعياد والجمع في الشوارع ويدللون على ذلك باضطهاد المسلمين في أوروبا، وغاب عن بال الجميع أن ثلاثة أرباع المسلمين يصلون في شوارع بلدانهم بسبب ضيق المساحات وقلة عدد المساجد.. والسؤال الآن: لماذا تتهم فرنسا بأنها تضطهد المسلمين ولا تتهم البلاد الإسلامية بإهمال مواطنيها وعدم احترام شعائرهم وطقوسهم الدينية إلا في أضيق الحدود؟! إنه قياس خاطئ على كل حال! وإذا علمنا أن المنقبات المسلمات في فرنسا لا يزيد عددهن عن أربع سيدات أو خمس، عرفنا - يقينا- أن هناك من يعبث بأصابعه في الخفاء، ويصب الزيت على النار في خبث..ولأننا - كما بدأ حديثي - قابلون للاشتعال (دون مقدمات) فسوف نثور ونهدم المعبد علينا وعلى الآخرين..!

ثم لماذا لا نحاول، بعيدا عن التشنج والعصبية، أن نفهم المبررات الفرنسية (والأوروبية) في هذا السياق.. ومنها أن النظام السياسي العلماني في فرنسا هو الذي ينفق على هذه المدارس، وبالتالي فلا يستقيم أن يغذي الشعور بالاختلاف الديني من خلال رموز الحجاب، والقلنسوة، والصليب.. ونسينا -ضمن هذه الحمى- أو هذا السعار، أن الجامعات الفرنسية لا تحظر دخول المحجبات وإنما يظل الحظر داخل المدارس (ما دون الجامعة).

وإذا كنا ننشد الإنصاف والموضوعية فعلينا أن نتذكر أن في بلادنا قواعد دينية نلزم بها الضيوف الأجانب الذين لم نسمع منهم تململا أو تبرما.. فالسيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية وضعت (فولارا) على رأسها عندما زارت

مسجد السلطان حسن برفقة الرئيس أوباما في أوائل يونيو الحالي، وفي كل مرة تطلب أي صحفية أجنبية لقاء شيخ الأزهر (في مكتبه) ترتدي –طواعية وعن طيب خاطر – الفولار– الإيشارب.. فلماذا إذن ينعق الناعقون متباكين على الإسلام، ومحذرين من اضطهاد المسلمين في أوروبا؟ هذه الرؤية –التي أوجزناها آنفا – لا تستبعد عناصر أخرى مثل ظاهرة الإسلاموفوبيا التي أرى أن مسلمي أوربا يتحملون القسط الأكبر فيها، فعدم تحمسهم لخطط الاندماج التي تضعها الحكومات الأوروبية يجعلهم دائما يقفون وراء القضبان متهمين بالانحياز إلى الأوطان الأم وليس إلى الأوطان الجديدة التي يعيشون فيها ويحملون جنسياتها..

وقديما وجه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك لوما شديدا لمسلمي فرنسا (البالغ عددهم نحو خمسة ملايين) لأنهم مازالوا يعيشون في كانتونات معزولة عن باقي المجتمع الفرنسي.

– يبقى أن أذكر أن الحجاب أو النقاب في فرنسا هو موضوع هامشي قد يضر أكثر مما ينفع، ولفرنسا أو أي دولة أوربية أن تقبله أو ترفضه، وعلينا أن نحترم هذه المجتمعات التي وضعت لنفسها قواعد وسلوكيات.. هي خلاصة نضالات اجتماعية وسياسية طويلة..

أزمة الأئمة والوعاظ والمساجد فى أوروبا :

..منذ وقوع الأحداث الإرهابية سواء فى مدريد أو لندن أو باريس تغيرت النظرة إلى المساجد والزوايا فى أوروبا فأصبحت أشبه بمعامل تفريغ المتشددين.. لذلك بدأت السلطات الأوروبية تضعها تحت (الميكروسكوب الرقابي) خصوصاً خطب الجمعة والدروس والمواعظ الدينية التى يلقيها الأئمة باللغة العربية سواء طوال الأسبوع أو أيام الجمع... ولذلك اشترطت السلطات البريطانية مثلاً أن يتعلم الأئمة اللغة الإنجليزية، أما السلطات البلجيكية فاشترطت أن يتم ترجمة خطب الجمعة إلى اللغة الفرنسية قبل إلقائها.. والشئ نفسه فعلته الدانمارك، أما أسبانيا فلقد شددت ليس فقط على تعليم الأئمة اللغة الأسبانية ولكن أيضاً على تدريب الأئمة على شرح الإسلام بطريقة صحيحة... وكان برلمانيون هولنديون قد طالبوا باستبعاد الأئمة الأجانب لأن خطبهم الدينية لا تخلو من مضامين سياسية وعنصرية..

والمعروف أن فرنسا كانت تداركت هذا الأمر، وامتنعت عن استضافة أئمة من الدول العربية والإسلامية، وبادرت بالتفكير فى مشروع إنشاء معهد لتخريج الأئمة الذين تحتاجهم فرنسا (هو الأول من نوعه فى أوروبا على كل حال) تكون مهمته فرنسة الإسلام (أي صبغه بالثقافة والأعراف الفرنسية).

وبحسب تقرير حكومي فرنسى سيكون هناك فى المرحلة الأولى لهذا المشروع نحو ألف إمام من بينهم ٩٠٪ من الأجانب لمزاولة نشر الدعوة فى فرنسا. ووفقاً لإحصائية أجرتها وزارة الداخلية سيكون هناك ٩٪ فقط من فرنسا و٤٠٪ من أصول مغربية و٢٤٪ من أصول جزائرية و١٥٪ من الأتراك و٦٪ من التونسيين و٦٪ من أصول أفريقية أو ينحدرون من منطقة الشرق الأوسط.

وكان يتم إعداد بعض الأئمة في بلادهم الأصلية، بينما يتألف البعض الآخر من العمال المتقاعدين الذين تم تأهيلهم فى فرنسا ويكفل مسجد باريس نحو ٨٠ إماماً

قادمين من الجزائر أما سائر الأئمة فيتلقون رواتبهم من الجمعيات التى تقوم بإدارة المساجد والقاعات المستخدمة كمساجد. ووفقاً لوزارة الداخلية فإن نسبة لا بأس بها من الأئمة تعيش على الحد الأدنى من الأجور. وكان رئيس الوزراء الفرنسي قد أكد ذات مرة أمام الجمعية العمومية الخاصة بالمجلس الفرنسى للديانة الإسلامية على "الأهمية الخاصة" التى يوليها رئيسا الجمهورية والحكومة لإعداد الأئمة وقال: "من المهم أن يتوافر لدى الأئمة الذين يمارسون وظيفتهم على أرضنا إلمام كامل بحقائق المجتمع الفرنسى". و"سوف تسهم الدولة بشكل كامل فى هذا الواجب فى ظل احترام قواعد العلمانية (...) وعندما تتاح لنا الفرصة لتكون لدينا جامعة لتدريس الفقه الإسلامى سوف نتمكن من إجراء حوار بين الثقافات وبين رؤى الأديان المختلفة على أعلى مستوى علمى، كما أننى واثق من أن شباب المسلمين الفرنسيين سيكون لهم دور جوهرى فى المستقبل بالنسبة للإسلام عموماً.

والحق إن الرهان كبير حيث إن أكثر من نصف أئمة فرنسا لا يتحدثون الفرنسية بالإضافة إلى أن من قام منهم بدراسات دينية، تم تعليمهم فى مناشئهم الأصلية فى سياق مختلف تماماً عن المجتمع الغربي الذى من المفترض أنهم سوف يقومون بنشر الدعوة فيه.

وعلى أية حال فإن الأئمة لا يشكلون سلكاً دينيا بالمفهوم الصحيح لهذه الكلمة: إن دورهم الرئيسى يتلخص فى إقامة صلاة الجماعة وخطبة الجمعة وهم كثيراً ما يقومون بإسداء نصائح للمصلين وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التى تمس القيم الخاصة أو الحياة فى المجتمع. كما أنه يتعين على الإمام بالإضافة لذلك أن يحسن القراءة والحديث باللغة العربية الفصحى حتى يتسنى له تلاوة القرآن أو النصوص الأساسية وكذلك لكى يكون قادراً على ترتيلها بشكل سليم أثناء الصلاة، وبخاصة خلال شهر رمضان حيث جرت العادة على تلاوة القرآن بشكل كامل فى المسجد.

وتعتبر اللغة هي العائق الرئيسى بالنسبة للشباب الذين ولدوا فى فرنسا والذين

لا يجيدون اللغة العربية الفصحى خلافا للجزائريين والمغاربة. ويتعين على الإمام كذلك أن يكون ملماً بالفقه الإسلامى حتى يستطيع ملاءمته مع السياق الغربي وفى تقرير كتبه دانييل ريفييه (أستاذ التاريخ الإسلامي المعروف) دعا إلى مزيد من التركيز على الفلسفة فى تشكيل الأئمة حيث إن هذا التعليم لا يزال متمحوراً إلى حد كبير حول الفقه وأحكام الشريعة كما أنه يتمنى كذلك أن تشتمل عملية الإعداد على العلوم الإنسانية.

وكانت أحداث ١١ مارس ٢٠٠٤ أجبرت مدريد على البحث عن وسائل أفضل لكيفية مراقبة الجالية الإسلامية، وأماكن عبادتها. وحتى هذا التاريخ لم تكن الإدارة تتدخل فى الممارسات الدينية لأى طائفة موجودة فى البلاد منذ أكثر من عشر سنوات، لكن اكتشاف هذه الجماعات الأصولية غير من الأمر وأكدت الحكومة الأسبانية رغبتها فى التخلص من التسامح الذى ساهم فى ظهور هذه الجماعات المتطرفة!

وفى حديث لصحيفة "البابيس" طالب وزير الداخلية، تبنى قانون ينظم النشاط الدينى فى المساجد وقال: يتعين السيطرة على أئمة المساجد الصغيرة وتلك الأماكن التى يتطرقون فيها للحديث عن الأصولية الإسلامية التى تؤدى إلى بعض العمليات الإرهابية". ومنذ هذا التصريح أصيبت الجالية الإسلامية -للأسف- بحالة اضطراب فى ضوء الصراع الدائر بين المعتدلين والمتشددين..

فالأئمة الوهابيون يسيطرون من وجهة نظر البعض على التعليم الإسلامي فى أسبانيا، فى حين أن أغلبية المؤمنين من مغاربة يتبعون المذهب السنى المالكي ويقيم في أسبانيا ٦٠٠ ألف مسلم من بينهم ٢٣٥ ألف مغربى وما يقرب من ٢٠٠ ألف بدون أوراق رسمية، وهؤلاء الأئمة يدعون إلى اتباع نهج دينى متشدد.. وإلى إسلام غير متسامح وهو ما يفرض الحاجة لإنشاء منظمة تكافح الإسلام الخفى ورجال الدين الذين يلقون خطبهم فى جراجات (تحولت إلى مساجد!)

وتتجه الأنظار بصفة خاصة تجاه خطباء الزوايا الصغيرة غير المؤهلين للرد على أسئلة الجالية فى أماكن العبادة، التى غالبا ما تكون شققا أو جراجات حيث يعمل الأئمة من تلقاء أنفسهم دون أية رقابة تمارس عليهم. وتلجأ أماكن العبادة، المحرومة من المساعدات المالية العامة، إلى مانحين (كرماء) من دول الخليج يزودونها بالمصاحف ويمدونها بالأئمة. ومعلوم أنه يوجد فى أسبانيا ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مكان للعبادة من بينها مائة فقط مقامة بصورة شرعية إلا أن سبعة مساجد فقط منها هي أهم المساجد.

وفى إطار "أبلسة" أئمة المساجد واعتبارهم مصدراً لترويج ثقافة العنف تحمس تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ووضع "خطة عاجلة" لتنقية الأجواء الدينية والسياسية فى بلاده ممن أسماهم المحرضين على العنف والإرهاب، ومبرره فى ذلك أن فاتورة تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥ كانت ثقيلة (على المواطنين) ومحرجة له (سياسياً)..

.. وعلى الرغم من اللغط الذى ثار فى لندن حول تأثير الإجراءات التى يعتزم اتخاذها (بشأن طرد المحرضين على العنف، وإغلاق بعض مراكز العبادة التى تحولت فى السنوات الأخيرة إلى "أوكار" تأوى المتطرفين) على صورة الليبرالية فى بريطانيا، واتهام هذه الإجراءات بأنها تلامس حدود "جريمة العقاب الجماعى" إلا أن القراءة الدقيقة لمجمل هذه الإجراءات تكشف أن تونى بلير لم يقع فى "حفرة التعميم" كما قد يظن البعض وسعى –فى الوقت ذاته– إلى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المسلمين لتأمين "دمج أفضل" لهم داخل نسيج المجتمع البريطانى وصولاً إلى صورة يرضى عنها الكثيرون هي "إسلام بريطانيا وليس إسلاماً فى بريطانيا". ومعلوم أن إسلام بريطانيا يعنى أن المسلمين والحالة هذه (يشكلون جزءاً (عضوياً) فى بنيان المجتمع البريطانى وليس جزءاً دخيلاً عليه وهى معادلة تضمن لمسلمى بريطانيا اندماجا حقيقيا فى الحياة البريطانية بعيدة عن كافة صور التهميش، والانزواء، والانغلاق التى تعانى منها بعض الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن لندن ليست هي التى فتحت باب طرد العناصر الإسلامية المتطرفة من أراضيها، فقبل نحو عام طردت السلطات الفرنسية أحد أئمة التطرف فى جنوب فرنسا، وفعلت الشئ نفسه الدانمرك، وسبقت بروكسل غيرها من العواصم الأوروبية عندما اشترطت ترجمة نصوص خطب الجمعة قبيل إذاعتها فى المساجد لمعرفة ماذا يقال للمسلمين من فوق المنابر..!

وكان لفرنسا قصب السبق في إنشاء معهد لتخريج الأئمة لتوقف بذلك سياسة استقدام الأئمة والمشايخ والوعاظ من الدول العربية والإسلامية..

والثابت -على أية حال- هو أن أوروبا بصدد وضع جملة من القوانين الرادعة للإرهاب الذي أصبح عابراً "للقارات بعدما تبين أنه لا وطن له، وليس حكراً على منطقة أو جنس أو عرق (بعينه).

..فوزراء الداخلية والعدل الأوربيون يلتقون بشكل دورى (واستثنائى أيضاً) فى بروكسل لوضع ترسانة جديدة من القوانين لأن القوانين الحالية لم تعد كافية لاستيعاب كافة أطراف (ومستجدات) قضية الإرهاب.. فمثلاً فلسفة القانون والعقوبات فى التشريعات الأوروبية لم تكن عالجت ظاهرة الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم وهو ما استدعى ضرورة مراجعة قانون العقوبات الغربية برمته..

واتخذت بروكسل الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه برصد نحو ٢٥٠ مليون يورو (كدفعة أولى) لبدء إجراء الأبحاث والدراسات اللازمة لسبر أغوار ظاهرة الإرهاب وأفضل الطرق فى مكافحتها.. بينما مالت أسبانيا إلى إقامة "فضاء حوارى" يجمع الأوروبيين والعرب والمسلمين وصولاً إلى معادلة تحالفيه (وليس تنافرية) بين الحضارتين الغربية والإسلامية..

مآذن سويسرا.. معادلة مغلوطة!

لماذا نصر على أن نعالج قضايانا السياسية أو الدينية أو الإعلامية بالضجيج.. ومنذ متى كان الضجيج والنقر على الدفوف علاجا! وقديما قالوا إن التفكير الهادي والعاقل (يهرب) في الأجواء التي تمتلئ بالصراخ والضوضاء.. أما الخطيئة الكبرى هي أن نظن أن قضايانا مع الآخر.. وأقصد هنا الغرب- لا حل لها إلا عن طريق لعب دور الضحية.

أقول ذلك على خلفية الأزمة التي ولدتها قضية حظر بناء المآذن في سويسرا ونسينا في غمرة ماسنا الديني، وغيرتنا على الدين الإسلامي الحنيف أن قضية الحظر جاءت بنا على ممارسة ديمقراطية يقرها الدستور الفيدرالي إلى سويسرا، وهو ما أوقعنا في حرج بالغ الصعوبة –لأنه أظهر المنتقدين لهذا الاستفتاء وكأنهم يرفضون الديمقراطية (سلوكا ومنهجا وسياسة) ويرجحون كفة الاستبداد، وحكم الفرد، والدكتاتورية.وقبل أن تذهب الظنون بأحد منهما بأنني أرى في قضية حظر المآذن عملا عادلا.. أقول أن أحدا لا يوافق على مسألة تقييد الحريات بكل أنواعها خصوصا الحريات الدينية، لكن ما أقصده هو أن تكون المعالجة هادئة وعبر قنوات الاتصال السياسي خصوصا لأن القضية – منذ ولادتها الأولى- اكتست الطابع السياسي والدستوري.

وكنت أعتقد ولا أزال – أن أهم من الصراخ والعويل وربما البكاء على المآذن أن نبحث في الأسباب التي دفعت ١٠٠ ألف شخص سويسري يطالبون بعرض فكرة حظر بناء المساجد في استفتاء عام لتأتي النتيجة (صادمة) وهي أن ٥٧٪ من الشعب السويسري يرجح كفة الحظر..

إن فكرا كهذا هو الأصوب بدلا من الصياح وتوجيه الاتهامات لسويسرا وباقي الدول الأوروبية ليس فقط بتوجيه الاتهام، والاتهام المضاد، وإظهار الدين الإسلامي في صورة الدين المجني عليه، صورة الضحايا المغلوبة على أمرها، سيضر

بقضايانا كعرب ومسلمين ضررا بالغا، ولكن أيضا لأن اختزال الأمر في مئذنة ترفع هنا أو تهدم هناك فيه إخلال بالمعادات الحضارية والثقافية.. وتحميل الأمور فوق ما لا تحتمل.

إنني أفهم جيدا أن هناك أفكارا مغلوطة تسكن رؤوس أهل أوروبا، وهي موجودة منذ زمن الحروب الصليبية – واتسعت دوائرها، وتعمقت أكثر وأكثر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي قسمت العالم إلى فسطاطين: فسطاط الخير وفسطاط الشر وأصبح الإسلام – منذ هذه اللحظة مرادفا طبيعيا للإرهاب.. وتجذر هذا المفهوم في أعماق العقل الغربي، فنجم عنه ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا وهي الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي.

.. والعجيب والغريب أن أحدا من المسلمين أو الغيورين على الدين الإسلامي سواء بين أبناء الجاليات الإسلامية البالغ عددها في الـ٢٧ دولة الأعضاء في الاتحاد الأوربي نحو ٢٦ مليون عربي ومسلم أو بين الدول الإسلامية لم يحاول أن يصحح هذه المفاهيم المغلوطة عن الإسلام والمسلمين. وإنما تركت هذه المفاهيم تنتشر بين أبناء القارة العجوز، وكان من ثمارها الفجة الرسوم الدنماركية التي قامت الدنيا ولم تقعد بسببها.. كما أفرزت قضية أخرى حملت اسم الصيدلانية المصرية مروة الشربيني التي قتلها أحد المذعورين من الإسلاموفوبيا.. وها نحن اليوم نجد أنفسنا أمام ثمرة أخرى أشد مرارة من الثمار السابقة وهي حظر بناء المساجد.. وفي اعتقادي أن دوافع هذه الأعمال التي لاشك ندينها وننكرها جميعا هي هذا الفهم الخاطئ للإسلام، وكان الأولى أنه توجه أصابع الاتهام إلى صدورنا وليس إلى صدور أهل الدنمارك أو ألمانيا أو سويسرا.

فالقاصي والداني يعلمان أن الأوربيين يعيشون حالة من حالات الفزع الجماعي من الإسلام.. بل أن هناك موجة ترتعد منها فرائص أوروبا وهي (موجة الأسلمة) خصوصا بعد أن أكدت إحصائية صادرة عن مكتب الهجرة في فيينا بالنمسا أن هناك

نحو ٦٣ أوروبيا يعتنق الإسلام يوميا – وهذا معناه – في ضوء الأفكار المغلوطة التي تستوطن العقل الأوروبي – أن ٦٣ شخصا أوروبيا يدخلون حظيرة الإرهاب والسؤال الذي لن أمل من تكراره. ماذا فعلنا نحن لكي نزيل هذه المخاوف؟ لا شيء!!

وإبان موجة الإسلاموفوبيا التي اجتاحت أوروبا صدر كتاب فرنسي بعنوان: قنابل مطار شارل ديجول، ويعني بالقنابل الزوايا والمصليات والمساجد الصغيرة التي تنتشر داخل مطار شارل الذي يعمل به مئات من المهاجرين المسلمين في أعمال الترانزيت والنظامة.. وقد بنوا هذه الزوايا لكي يمارسوا فيها شعائرهم الدينية خصوصا أداء الصلوات الخمس. لكن مؤلف الكتاب اعتبرها خلايا لتفريخ الإرهابيين من منطلق أن أي مسلم هو بالضرورة إرهابي!

مرة أخرى أتساءل لماذا لم تبادر أي دولة إسلامية أو جمعية دينية (مهجرية أو غير مهجرية) بتوضيح المغالطات، وفضر الاشتباك – بشكل نهائي بين الإسلام والإرهاب؟!

وكان علينا أن نعترف بأن اللبس القائم بين الإسلام كدين سماوي حنيف وبين الإرهاب – هو القضية التي يجب أن نحتشد جميعا من أجل إزالتها والتأكيد في ذات الوقت على أن الإسلام دين يقبل الآخر ويحترمه – كما أنه ينبذ العنف وهو برئ من الأعمال الارهابية التي يرتكبها البعض باسمه وهو منها براءة. وندعو أيضا إلى تفنيد نظرية صدام الحضارات التي تم اختصارها – في النهاية- لتكون صداما بين الدين الإسلامي والأديان الأخرى.. والرد عليها بنظريات الحوار سواء بين الأديان، أو الحضارات، أو الثقافات.. التي، وهو ما يؤسف له، رغم كثرة الحديث إلا أنها لم تحرك ساكنا لأنها تدور وفق (منطق المونولوج) و (أقصد بذلك الحوار مع الذات وليس مع الآخر)..

بكلمة أخرى – وبعيدا عن المزايدات، لم ترتكب سويسرا جرما عندما أقرت

مبدأ الديمقراطية وكلنا يعلم أن الحكومة الفيدرالية أعلنت رفضها للفكرة ولكنها احترمت إرادة الشعب رغما عنها أو طواعية (لا فرق).. وإذا كان لا بد من تحديد المسئول عن هذه الأزمة فأقول أنهم العرب والمسلمون الذين يعيشون في الخارج وكذلك دولنا العربية والإسلامية التي تركت الأفكار المغلوطة عن الإسلام والمسلمين تملأ الرؤوس دون أن تحاول تفنيدها أو توضيحها.. والرد عليها بلغات أوروبا ووفق المنهج العقلي الإقناعي.

باختصار: كان الأجدى أن نحتشد لتبديد مخاوف أهل أوروبا من الإسلام بدلا من الدفاع عن رمز ديني كلنا يعلم أنه ليس عنصرا أصيلا في الديانة الإسلامية.

obeikandl.com

مساجد سويسرا في الأصل "جراجات":

كان فيلسوفنا الراحل زكي نجيب محمود -رحمه الله- يقول إن مشكلتنا الحقيقية في مصر والبلدان العربية والإسلامية هي أننا لا نفكر بعقولنا دائماً بل بعواطفنا! وهذا صحيح مع أننا لو جربنا التفكير بالعقل لأدركنا أن له حلاوة، وعليه طلاوة وأنه يعلو ولا يعلى عليه.

ولذلك دعونا -معاً- نأخذ بهذه النصيحة ونفكر بعقولنا في أزمة بناء المآذن في سويسرا والتي بدت كمستصغر الشرر الذي كاد يتحول إلى حرائق في كل مكان داخل الدول الإسلامية وبين الجاليات العربية والإسلامية البالغ عدد المسلمين بها في الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوالي ٢٦ مليون مسلم!.. وللإنصاف يجب أن نذكر أن المسجد وليس المئذنة هو الأساس الشرعي، فإقامة الصلوات يكون في المساجد وليس فوق المآذن، وكلنا يعلم أن أشهر مؤذن في الإسلام هو بلال بن رباح -رضي الله عنه- كان لا يعتلي مئذنة، فالمآذن على كل حال لم تعرف إلا في العصر الأموي وليس في العصر النبوي.

والإسلام - هو الدين السماوي الوحيد - الذي جعل الأرض مسجداً وطهوراً للمسلمين، ولم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب للمئذنة التي أصبحت - لاحقاً- شكلاً معماريا يدرسه مهندسو العمران، ويؤرخ له خبراء الآثار..

وأقسم صادقاً أنني شاهدت في أكثر من ضاحية من ضواحي بلدتي مسجدين أو ثلاثة بلا مآذن ولم يؤثر ذلك على كونها أماكن للعبادة يقصدها المصلون من كل فج عميق..

الشيء الثاني أن سويسرا بها نحو ٤٠٠ ألف مسلم وتنتشر في أنحائها نحو ١٧٠ مسجداً وزاوية من بينها أربعة مساجد بها مآذن ولم يقل أحد أن المساجد التي ليس بها مآذن مشكوك في الصلاة بها.. وإنصافاً يجب أن نذكر أن سويسرا لم تمنع بناء المساجد أو استصدار تصاريح بإنشائها وكل ما حدث هو أن أحد الأحزاب الكارهة للأجانب - وهو حزب الشعب اليميني المتطرف - استخدم حقه الدستوري

وطرح مسألة بناء المآذن في استفتاء عام فجاءت النتيجة ترجح الحظر بنسبة ٥٧٪ وبات على مسلمي سويسرا "وأوربا" والدول الإسلامية في جميع أنحاء العالم أن تحترم هذه النتيجة وإلا لأثبتت صدق ما يروج عنها من أنها دول لا تحترم الديمقراطية وهي غارقة "ليل نهار" في بحار العبودية والاستبداد..

ولا يجب أن ننسى أن الحكومة الفيدرالية السويسرية كانت تحفظت على الاستفتاء منذ البداية وسجلت اعترافها لكنه ليس في سلطتها وقف أية عملية ديمقراطية.. كما ليس من حقها الاعتراض على النتيجة.. وأحسب أن موقفنا – في العالم الإسلامي – لا يجب أن يختلف عن موقف الحكومة السويسرية.

الشئ الثالث أن الأهم – من جانبنا- أن نبحث في الأسباب التي جعلت سكان إحدى المقاطعات في سويسرا يتبنون فكرة حظر بناء المآذن. وربما الأجدى هو البحث عن أسباب كراهية السويسريين للإسلام، وخوفهم من المسلمين.. بكلمة أخرى كان الأجدى أن تنشغل الدول الإسلامية بسبر أغوار ظاهرة الإسلاموفوبيا التي انتشرت في أوروبا انتشار النار في الهشيم بدلا من الصراخ، وكيل الاتهامات إلى أوروبا.. والحديث –مجدداً- عن الحرب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين.

الشيء الرابع هو سؤال يجب أن نطرحه على أنفسنا: ماذا فعلنا منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهو التاريخ الذي تأكد لنا فيه أن الإسلام بات مرادفاً للإرهاب في الذهنية الغربية.. فإنني عربي مسلم إذن أنت إرهابي! الواقع المؤلم هو أننا لم نفعل في البلدان الإسلامية أي شيء.. وحسبنا أن نصرخ ونبكي على اللبن المسكوب.. بل أكاد أقول إننا مولعون بلعب دور الضحية وأصبح هذا الحال "إدمانا"..

حدث ذلك مع سليمان رشدي ؛ روايته آيات شيطانية، والكاتبة البنغالية تسليما نسرين وكتابها "اللعنة" كما حدث بشكل فاضح إبان أزمة الرسوم الدانمركية.. المؤسف أن دولة إسلامية واحدة لم تحاول تصحيح صورة الإسلام، وتبرئته من الاتهامات الملصقة به، كما لم تحاول تبرير مخاوف أوروبا من المسلمين وإقامة حوار "جاد وحقيقي" مع هذا الآخر، الذي ليس من التعامل معه بد، لكن على أسس من الندية، والاحترام المتبادل ومراعاة أن هناك مصالح مشتركة بين المسلمين

والأوروبيين..

الشئ الخامس هو أن نزيل مخاوف الغرب مما يعرف اليوم في أدبيات الأزمة بين الإسلام والغرب باسم "أسلمة أوربا".. فسكان القارة العجوز يعتقدون أن الـ٢٦ مليون عربي ومسلم الذين يعيشون فيها لا مهمة لهم سوى إدخال الأوروبيين في حظيرة الإسلام.. وهذا إفك وضلال، وظلم في ذات الوقت، لأن التعميم خاطئ في كل الأحوال، وإذا ثبت أن هناك جماعة ترتكب هذه الحماقة أو تأتي تلك الجهالة فليس معنى ذلك أن مسلمي أوروبا تنسحب عليهم هذه "الضلالة" ومن ثم يجب وضعهم وراء القضبان!

الشيء السادس أن معادلة "مسلمي أوروبا" هي الأوفق تؤكد أن المسلمين في القارة العجوز جزء منها وعناصر أساسية في نسيجها الاجتماعي. أما المعادلة الثانية فهي ظالمة لأنها تعبر عن تهميش المسلمين في أوروبا وتتعامل معهم وكأنهم شيء إضافي وليس أساسيا في النسيج المجتمعي..

يبقى أن نذكر أن معظم المساجد في أوروبا هي في الأصل "جراجات" خصصها أصحابها لتكون قاعة اجتماعات ولقاءات في إطار ما يعرف تحت بند نشاط الجمعيات والروابط الاغترابية التى لا توجد فيها شروط تعجيزية ولذلك كثرت هذه الروابط والاتحادات.. وكثرت تبعاً لها قاعات الصلاة التي هي -في معظمها- جراجات! وربما من هذا المنظور أصبح بناء مآذن شيئا مقلقاً لأن هذه الزوايا أو المساجد الصغيرة لم يتم إنشاؤها -في البداية- كمساجد مستقلة.. والأنصاف يقضي بالقول إن هذه المساجد لو أنشئت منذ البداية كمساجد لما اعترض أحد على إقامة مآذن كما حدث في مسجد إيفري الكبير في ضاحية باريس وافتتحه في حينه الشيخ محمد متولي الشعراوي..

لكن تحويل الجراج إلى مسجد ثم بناء مآذن فوقه أو بجواره.. هذا هو العبث الذي لا طائل من ورائه.

أكذوبة الأمم المتحدة!

ليس من شك في أن موقف مجلس الأمن من حرب الإبادة (التي تشنها إسرائيل علي لبنان منذ ثلاثة أسابيع) يكشف - ضمن ما يكشف - (هشاشة) و(هوان) الأمم المتحدة كمنظمة تحكيم دولية، لأنها - ببساطة - انتقلت من موقع (السائق) الذي يقود العلاقات الدولية بما يحفظ لكل الدول حقوقها ويصون سياستها واستقلالها، إلي موقع (التابع) الذي يمشي ذيلاً (منكسراً) وراء سائق آخر لا تحكمه أو تضبط (مسيرته) سوي أهواء ومطامع ذاتية. وأحسب أن أحدهم لم يكن مغالياً عندما قال: إن الأمم المتحدة أصبحت - والحال هذه - أشبه بورقة التوت التي تحرص الدولة الأقوي في العالم (أمريكا) علي أن تستر بها أنانيتها وتخفي بها عدوانها المتكرر علي العالم (شعوباً وحكومات).

صحيح أن هذه المنظمة الأممية العالمية، لم تتأسس - كما يقول أحد مديريها السابقين وهو (داج هيمر شيلد) - كي تأخذنا إلي (الجنة) وإنما لكي تنقذنا من الجحيم، ورغم تواضع هذه المهمة إلا أن واقع الحال يؤكد أنها أخفقت فيها إخفاقاً شديداً، فالنزاعات الدولية زادت رقعتها، وارتفعت نيرانها، وضحايا الحروب (غير العادلة) يتساقطون بكثافة كحبات المطر في عز الشتاء، دون أن تسجل الأمم المتحدة أي تحرك (عملياً أو ملموساً).. اللهم إلا بعد فوات الأوان، والمثال الصارخ علي ذلك أنها ظلت مغيبة إبان اندلاع الحرب في سربرنيتشا (في البلقان) ولم تصدر عنها إلا إشارة واحدة تمثلت في إرسال برقيات التعازي في الضحايا الذين بلغ عددهم أكثر من ٨٠٠ ألف شخص.

والحال نفسها تكررت في رواندا والشيشان أما في كوسوفو، فلقد فضلت أن تغيب نهائياً وتركت الفعل ورد الفعل للقوة الأعظم في العالم.

ولإن كان الأكاديميون يصفون الدبلوماسية بأنها (أداة تأجيل الفعل)، فالمحقق أن الأمم المتحدة تصبح - بهذا المعني - المنظمة الدبلوماسية الأولي في العالم، إنها لا

تتحرك إلا متأخراً، وإذا تحركت فإن الحصاد يساوي صفراً، ولعل هذا ما كان يعنيه أحدهم بقوله: إن الأمم المتحدة هي أكثر مستهلك للورق في العالم إذ تصدر عنها يومياً آلاف الصفحات بشتى لغات الأرض، تحمل قرارات وتوصيات لا تساوي - في أغلب الأحيان - قيمة الحبر المكتوب بها!

مكتب توثيق دولي:

إذن فنحن أمام منظمة عديمة الجدوى أو على أقل تقدير منظمة تعجز بالفعل عن الوفاء بمضامين ونصوص ميثاقها الذي يدور حول (تطوير التعاون الدولي، وحفظ الأمن والسلم في العالم) وانحسر دورها ليصبح أشبه بدور مكاتب التوثيق الدولية، فالقرارات تصدر أولاً من البيت الأبيض (الأمريكي)، وما عليها سوي أن تقوم بتوثيقها والاعتراف بها لاحقاً، لذلك ليس تجنياً أو افتئاتاً علي الحقيقة القول بأن الأمم المتحدة أصبحت أداة (أو سلاحاً) لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية، بل لم تظهر - في الأساس - إلا لتحقيق مصالح الأمريكيين في العالم، وبأقل تكلفة.

ولذلك تماهت (أو ذابت) المنظمة الأممية العالمية في البيت الأبيض حتى كادت تكون جهازاً تابعاً له يأتمر بأمره.. ويقال: إن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش هو من أكثر قادة العالم كراهية للأمم المتحدة، ولذلك خطط منذ البداية لتهميشها وازدرائها ووضعها بين خيارين، كلاهما مُر، إما أن تقبل التواطؤ مع سياسته العدوانية (بدعمها وتبريرها) وإما أن تتقوقع علي ذاتها وتنزوي بعيداً حتى لا يشعر بها أحد.

ولعل أصدق مثال علي ذلك أنه في الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تسعي فيه إلي الاستناد في ضربتها العسكرية ضد العراق، إلي قرار من مجلس الأمن (كغطاء شرعي)، كان المسؤولون الأمريكيون يصرحون بأن قرار الحرب علي العراق قد صدر بالفعل، ولذلك فإن تصويت مجلس الأمن - أياً كانت نتيجته - لن يلغي أو يعطل هذا القرار، وهو ما حدث بالفعل بعد اللغط الطويل الذي دار حول القرار رقم ١٤٤١.

وليس من شك في أن مثل هذا التصريح يمس بشكل مباشر هيبة مجلس الأمن ويضر بسمعة الأمم المتحدة التي لم تعد طيبة علي كل حال، إلا أن الولايات المتحدة لم يعد يهمها هذا الأمر في قليل أو كثير، ولم تراع – في سبيل تحقيق أهدافها – عرفاً أو قاعدة أو قانوناً.

وثمة حديث متواتر في هذه الأيام يصب في اتجاه نقد الأمم المتحدة، ويري أنها منظمة ضعيفة بحكم التكوين الأولي، وتفتقر إلي آلية الدفاع (عن نفسها وعن غيرها أيضاً)، ومن ثم فمن الخطأ أن تضع ذاتها في الخطوط الأمامية.. فحق الفيتو الذي يتمتع به الخمسة الكبار منافٍ للديمقراطية في أبسط معانيها، لأنه يقوي بعض الدول علي حساب الدول الأخرى مع أنها تقف – علي الأقل نظرياً – علي قدم المساواة مع بعضها البعض، فضلاً عن أنه لا يستخدم إلا لإشباع أنانية الدول، وتحقيق مصالحها الخاصة.. أما الجمعية العامة فهي ساحة للمناقشات الصاخبة والعميقة وأجندتها تمتلئ – كما يقول كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة – بقضايا هامشية، وغالباً ما يتم اتخاذ قراراتها علي أساس الحد الأدنى من الأصوات، وبمجرد اتخاذها فإنها لا تُثير أي اهتمام من الناحية العملية خارج قاعة الجمعية العامة (مثال ذلك توصيات الجمعية العامة الخاصة بإدانة الاعتداء العسكري الإسرائيلي علي سوريا، والمطالبة بوقف بناء الجدار العازل الذي يلتهم مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية).

أما منصب الأمين العام فإن شرط بلوغه هو أن يكون المرشح علي هوي الخمسة الكبار، فضلاً عن أنه سيكون – والحالة هذه – موظفاً دولياً كبيراً، وليس رجل سياسة أو فكر، بمعني أن عليه أن ينفذ التعليمات الصادرة إليه، ومن يحاول أن يكسر هذه القاعدة – كحال د.بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة – فسيكون محروماً وإلي الأبد من جنة الرضا الأمريكي!!

الكيل بمكيالين:

وبعيداً عن الاختلالات الهيكلية التي تنخُر كالسوس في أجهزة الأمم المتحدة، فإن الممارسات العملية التي تصدر عنها كمنظمة، تفقدها كثيراً من المصداقية لدي شعوب الأرض.. فها هي مثلاً لا تُحرك ساكناً أمام المخالفات التي ترتكبها الدول الكبرى (صاحبة الفيتو)، بينما تفرض أغلظ العقوبات علي الدول الصغرى حتى يكون القول: بأنها (تُكيل بمكيالين)، حكماً صحيحاً وليس مجرد انطباع.. ولهذا السبب فقدت أهم صفاتها (وهي العدل والنزاهة والموضوعية)، فقراراتها يجب أن تنصاع لها العراق، وسوريا، وهايتي، وجنوب أفريقيا، وإلا فالعقاب سيكون قاسياً ورادعاً، وفورياً، أما إذا ضربت إسرائيل بالقرارات الأممية عرض الحائط، فكأن شيئاً لم يكن، لأن الفيتو الأمريكي يشكل (درعاً فولاذياً واقياً) يحمي إسرائيل، وسياسة (إرهاب الدولة) التي تُمارسها نهاراً جهاراً من أي مكروه.

أياً كان الأمر، فإن النقطة الأساسية في هذه الرؤية تتعلق بمدي مواءمة الأمم المتحدة للمتغيرات الدولية والواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين.. فمجلس الأمن – مثلاً – لم يعد يعكس التمثيل الحقيقي لدول العالم، فمن غير المعقول أن تحتكر أوروبا ثلاثة مقاعد في مجلس الأمن من إجمالي خمسة مقاعد، بينما تحرم منها أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأن كل الشعوب التي تملك حكوماتها حق النقض لا يزيد عدد سكانها علي ربع سكان العالم.

ولإن كانت معادلات التوازن الدولي في السابق تسمح بامتلاك خمس دول (هي أمريكا، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والصين)، حق الفيتو، فإن (معادلات) اليوم قد تغيرت كثيراً، فلقد ظهرت الهند كقوة سكانية واقتصادية ونووية لا تقل في وزنها عن دول مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، ومن ثم فلم يعد مقبولاً أن تظل خارج (نادي الفيتو)، وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا واليابان اللتين ظهرتا كقوتين جبارتين بعد سنوات من اندلاع الحرب العالمية الثانية.

بمعني آخر، لقد ضاقت الأمم المتحدة عن استيعاب المتغيرات الدولية الجديدة، فبدت أشبه بجلباب لطفل صغير لم يعد مناسباً له عندما شب عن الطوق، وأصبح شاباً يافعاً.

حالة واحدة ورؤى مختلفة:

الغريب أن الاتفاق الدولي حول تشخيص حالة الأمم لا يقابله اتفاق مماثل حول العلاج والحلول.. فأوروبا من أكثر المناطق تحمساً لإنقاذ الأمم المتحدة، وتري ضرورة تحرير المنظمة الأممية العالمية من الوصاية الأمريكية لكي تعود مجدداً إلي موقع السائق، وتطرح دول كثيرة فيها مثل بريطانيا وإيطاليا، تصورات إصلاحية، منها توسيع مجلس الأمن إلي ٢٤ عضواً دون منح الأعضاء الجدد حق الفيتو.. أو أن تتخلي فرنسا وإنجلترا عن مقعديهما لحساب اليابان والاتحاد الأوروبي، بمعني آخر أن أوروبا تتمسك بالأمم المتحدة مع شرط إصلاح هياكلها وإعادة صياغة ميثاقها الذي يقتصر علي مسائل السيادة واللاجئين ويتجاهل أولئك الذين يرتكبون مجازر في حق شعوبهم.

أما أمريكا فتري أن النظام الدولي الذي نشأت في ظله الأمم المتحدة بصورتها الراهنة قد تغير تماماً، ومن ثم فالحاجة تقتضي ولادة أمم متحدة جديدة لا يكون فيها إلا فيتو واحد هو الفيتو الأمريكي.. وارتفعت بالفعل أصوات داخل الكونجرس الأمريكي تُطالب بالانسحاب من الأمم المتحدة وإغلاق أبوابها في نيويورك، وطرحت أفكاراً تتعلق بتحويل الأمم المتحدة إلي ناد للصفوة يقصر سلطة إصدار القرارات علي الدول التي تحترم المعايير الديمقراطية.. وفي هذا الإطار تحدث البعض عن قصر مهمة الأمم المتحدة علي الجانب الإنساني، بحيث تصبح – والحالة هذه – أشبه بعربة الإسعاف التي تهرع إلي مكان الحادث لإنقاذ المصابين.

وعلي أي حال، لا تلقي هذه الطروحات الأمريكية قبولاً لدي الكثيرين، وتري أن الأمم المتحدة لو قبلت أن تتقوقع داخل الدور الإنساني، فإن ذلك معناه أنها

قبلت أن تتحول من ضابط للسلوك الدولي في مسألة حفظ الأمن والسلم الدوليين، إلي مجرد (كنّاس) يطلب منه أن ينظف القذارة التي يسببها الآخرون.

كلمة أخيرة:

إن الأمم المتحدة بصورتها الحالية لم يعد أحد في حاجة إليها، لأنها (أصبحت تابعاً) لا متبوعاً، ولإن كانت تُريد البقاء حارساً أميناً علي السلام العالمي الذي بشرنا به الفيلسوف الألماني (عمانويل كانت)، فيجب أن نوفر لها كل الضمانات لكي تعود إلي موقع (السائق)، وإلا فإن منطق القوة العمياء الباطشة هو الذي يسود.. وعندئذ لن يفيد ندم علي لبن مسكوب.

obeikandl.com

مجلس الأمن.. نسمع جعجعة ولا نرى طحنا!

كتم العالم أنفاسه نحو عشرة أيام، وانتظر حتى يصدر القرار الأممي عن مجلس الأمن الذي يقضي بوقف إطلاق النار في غزة فورا، فماذا كانت النتيجة؟ لا شيء قد تغير، فآلة القتل الإسرائيلية تواصل سحقها لعظام الفلسطينيين المدنيين على مرأى ومشهد من العالم، شعوبا وحكومات، وعندما اتصل بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة بقادة إسرائيل يطلب الانصياع للقرار الأممي وتنفيذه دون تلكؤ، سمع ما لا تحمد عقباه، فأيقن الرجل أن القرار الذي يتحدث عنه لا قيمة له، وليذهب هو ومنظمته إلى الجحيم!!

وأشهد أنني طول مشاهداتي لفصول العدوان الإسرائيلي الكارثي على شعب غزة وانتظاري، مع الملايين غيري، صدور قرار مجلس الأمم رقم ١٨٦٠ لم تغب عن ذهني صورة الدكتور بطرس غالي، ليس فقط لأنه أراد تفعيل الدور السياسي والدبلوماسي للأمم المتحدة عندما كان أمينا عاما لها، فحاربته أمريكا حربا شعواء، لكن أيضا لأنه كان يثق كثيرا في جدوى المنظمات الدولية، وحدثنا في محاضراته، في سبعينيات القرن الماضي، عن اقتناعه بأن العقل البشري لن يعجز عن التفكير في طريق للخلاص من هذا الفتك الجماعي الذي تتعرض له الشعوب، لأن الإنسان بطبيعته لا يميل إلى الانتحار، ولا خلاص له من هذا الانتحار إلا بإقامة حكومة عالمية تحرس الأمن والسلام في ظل القانون والعدل والمساواة.

وثمة من يرى أنه منذ عام ١٩٤٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ لم يعرف العالم سلاما إلا لمدة شهر فقط، وكأنه يعيش في قلق واضطراب وحروب طوال ٥٠ عاما ولم يأخذ إجازة سوى ٣٠ يوما! وليس بسبب الأمم المتحدة لم تندلع حرب عالمية ثالثة، لكن بفضل القنبلة النووية التي تملكها الدول الخمس الكبرى (أمريكا، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين). تضاف إليها الهند وباكستان وإسرائيل، وهو ما يعني أن السلام الذي نحياه هو سلام نووي ويستحق أن تمنه جائزة نوبل!

وثمة فريق يرى أن الأمم المتحدة لم تنجح – في كل الأحوال – في حفظ السلام والأمن الدوليين، ويطالب بإلغائها، ويرد البعض على ذلك بقوله: لو كان المبدأ هو أن كل ما ليس مفيدا يلزم إلغاؤه فسوف لا يبقى لنا في الأرض سوى أشياء جد قليلة.

والثابت أن الأمم المتحدة أصبحت هدفا منذ سنوات لانتقادات عنيفة، منها أن هناك ازدواجية في المعايير، فدولة مثل هايتي عندما تأخرت عن سداد حصتها في الأمم المتحدة بسبب عجزها المالي، تم حجب صوتها في الجمعية العامة، أما الاتحاد السوفيتي عندما تأخر عن سداد حصته – كان ذلك بمحض إرادته – لم يحجب صوته!

وهذا معناه أن الجمعية العامة ليست إلا جهازا شعاره أصرخ بأعلى صوتك، ثم دع كل الأشياء تمرن أي أن صراخك لا معنى له. وثمة من يشير إلى اتخاذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية البسيطة ويقول: كل هذه الإجراءات لا تهمه كثيرا لن السؤال الأهم هو: ماذا يجدي كل ذلك إذا نظرنا إلى النتائج؟ في إشارة إلى أن النتائج تساوي في النهاية صفراً

ويقول: إن الجمعية العامة ليست إلا جهازا للشكاوى وحق المنافسة فيها مطلق، لكنها لا تفعل أكثر من أن تكرر ما سبق أن قاله مجلس الأمن ويصف البعض هذه ويضيف: إذا كانت الجمعية العامة أشبه بالبرلمان العالمي فليس مجلس الأمن سوى الحكومة العالمية لكنها غير فعالة، وقراراتها مشلولة بسبب الفيتو!

وإذا انتقلنا إلى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة لاكتشفنا ان المصيبة أعظم، فهذا المنصب أشبه بموقع رئيس الدولة العالمية، وأهم معايير المرشحين أن يكونوا على هوى (الكبار الخمس)، فأول سكرتير عام للأمم المتحدة كان من النرويج، وهو (تريجف لي) لكن حادثتين أطاحتا به، الأولى: أزمة تمثيل الصين في الأمم المتحدة: هل حكومة بكين الشيوعية أم حكومة تايوان القومية؟ والثانية: تتعلق بأزمة

الكوريتين، ولقد أخذ (ترجيف لي) موقف في الأولى أغضب روسيا، وفي الثانية أغضب أمريكا فحلت عليه اللعنة واستقال.

والسكرتير العام الثاني هامرشيلد (السويدي) وكان ذكيا فأحاط نفسه بمعاونين واتبع دبلوماسية خاصة عبر اتصالات شخصية مع رؤساء الدول وشاءت أقداره أن يخرج من أزمة السويس منتصرا، وكذلك في أزمة الكونجو لكنه مات في حادث طائرة.

السكرتير العام الثالث هو (أوثانت) الذي كان رجلا ضعيفا وانعكس ذلك على معالجته لأزمة حرب فيتنام وحرب الأيام الستة بين مصر وإسرائيل، وأزمة تدخل الروس في تشيكوسلوفاكيا وحرب بيافرا في نيجيريا، ثم كان فالدهايم (النمساوي) الذي تعرض لحرب شعواء من قبل اليهود الذين اتهموه بالنازية، ولقد شهد أزمات حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وبداية حرب أفغانستان ١٩٧٩ والحرب العراقية – الإيرانية والإبادة في كمبوديا، ولقد أطاح به الفيتو الصيني في أول ولايته الثالثة.

أما بيريز دي كويار فقد شهد سقوط حائط برلين الذي وضع نهاية للحرب الباردة، وجاءت حرب تحرير الكويت بالنسبة له كالصدمة لأنها ضربت دبلوماسيته الخاصة بإحلال السلام.

ثم جاء بطرس غالي، وهو رجل أكاديمي وسياسي بارع، وعلقت الصحف وقتذاك بقولها "فرعون" يجلس على مقعد الأمين العام للمنظمة الأممية، وهو مهندس السلام بين مصر وإسرائيل، بل ويستحق أن يشارك الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين في القيمة المالية لجائزة نوبل التي حصلا عليها، وكانت علاقته قوية ومباشرة برؤساء الدول والحكومات والوزراء في الدول الأعضاء، وعايش أزمات أمريكا في الصومال، وفرنسا في رواندا، والصراع في يوجوسلافيا السابقة، وبسبب عدم ارتياح أمريكا له لم يتمكن من شغل موقعه لفترة ثانية، واختارته فرنسا ليكون أول أمين عام لمنظمة الفرانكفونية في باريس، وها هو يشغل حاليا في مصر موقع رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

ثم جاء كوفي أنان (من غانا) الذي رفع شعار: "يكفي شرف المحاولة" فكان يحرص على أن يقترح أو يبحث أو يشدد وحسبه أن يصدر ذلك في بيان لكي يعرفه الناس، أما النتائج فلم يكن يشغل نفسه بها، لا من قريب ولا من بعيد، وكلنا يذكر أن الأمم المتحدة لم تتحرك في رواندا إلا بعد أن بلغ عدد الضحايا أكثر من نصف مليون، ولا في سربرنيتشا إلا بعد أن بلغ عددهم ٨٠٠ألف، ولم يكن لكوفي أنان ومنظمته الميمونة من دور في هذه المآسي سوى تقديم أسفه واعتذاره، مثلما يفعل بابا الفاتيكان سواء بسواء.

وها نحن اليوم مع السيد بان كي مون وزير خارجية كوريا الجنوبية السابق، الذي برع في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وجعل بلاده تسير معصوبة العينين وراء واشنطن فأجلسته أمريكا في مقعد الأمين العام للأمم المتحدة، مكافأة له على إخلاصه وولائه للبيت الأبيض.

كل هذه الحقائق تجعل البعض – وهم على حق- يعتقد أن الأمم المتحدة ليست إلا صرحا يتباهى بارتفاع طوابقه الـ٣٨، لكنها في أرض الواقع لا فائدة منها، بل إن أضرارها أكبر من نفعها.

• أمريكا وسياسة "تقعيد العالم"!

– إذا كان "الإرهاب" "آفة"تدرك الجميع "ولو كانوا في بروج مشيدة" فترتعد منه فرائص أوروبا خوفا وحذرا وترتبك دول آسيا "جنوبا وشرقا" لمجرد سماع اسمه، ولا يغمض لأمريكا جفن تحسبا لوقوع أحداث مشابهة لهجمات الثلاثاء الأسود وتتوجس جنوب إفريقيا من هبوب رياح إرهابية عليها.

• أقول إذا كان كل ذلك صحيحا فلماذا لم تستمع أمريكا حتى الآن إلى صوت العقل القادم من مصر (ودول أخرى) الذي ينادي منذ سنوات بعقد مؤتمر دولي للإرهاب يبحث في أصول ودوافع هذه الظاهرة التي أصبحت وكأنها سماء تظل الجميع في الواقع الأمر ليس أحجية تستعصي على لبيب فأمريكا لا تروق لها فكرة المؤتمر لأنه في حال انعقاده – سوف يكشف – بالأدلة والبراهين الموثقة – أن أمريكا ذاتها هي معمل تفريخ دائم للإرهاب والأصوليات المتطرفة وأنها تتعامل مع الإرهاب وكأنه سلعة استراتيجية تقوم بتصديرها إلى هذا المكان أو ذاك ولمن يساوره الشك في ذلك، فعليه أن يتذكر أن أسامة بن لادن الذي يشكو دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي من إلحاح زوجته كل صباح (تريد أن تعرف مكانه) هو صنيعة أمريكية محضة دربه وموله جهاز الـC.I.A ليكون رصاصة في صدور كل من يختلف مع واشنطن في الرأي أو الرؤية بكلمة أخرى أن أمريكا وجدت في الإرهاب ضالتها أو أداتها التي تضمن بها ولاءات العالم لها، واستعداد الجميع أن يسير وراءها طالبا للحماية.

فتذكر "لوموند ديبلوماتيك" أن واشنطن كان يحنقها دائما أن تتمرد عليها – بين وقت وآخر – دول أوروبا وكانت تتوقع أن شعور القارة العجوز بأنها مدينة لأمريكا في إنقاذها من طاعونين "الطاعون النازي والطاعون الشيوعي" سيظل يجعلها راضخة لإرادة واشنطن – وهو ما لم يحدث على كل حال- لذلك اخترعت الإرهاب لتكون استراتيجية مكافحته هي الطوق الجديد الذي تربط به قدم أوروبا

حتى لا تفكر في أن تغرد بعيدا عن السرب الأمريكي.

هذه الرؤية – بلا شك- تنطبق على العالم أجمع، فتقارير الأمن الأمريكي لا تكف عن تحذير الدول في أوروبا وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط من توقع هجمات جديدة يخطط لها تنظيم القاعدة، وتنطلق سفاراتها –في كل مكان – تحذر رعاياها من البقاء هنا أو هناك، والهدف في النهاية هو الاصطفاف وراء أمريكا في حربها المزعومة ضد الإرهاب.

• قبل أيام تحدث رامسفيلد – في مؤتمر الأمن في آسيا عن مشاركة القوات الأمريكية قريبا ضمن برامج مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا.

• وتحدث جهاز الـ C.I.A عن تعرض مدريد لهجمات إرهابية جديدة (قابلها خوسيه تاباتيرو رئيس الوزراء الإسباني باستخفاف!).

• وضمن خطة واسعة تستهدف إحكام قبضة أمريكا على مناطق بعينها في العالم، تتحدث أوساط عسكرية عن إعادة توزيع القوات الأمريكية المتمركزة في أوروبا وكوريا الجنوبية لتتمركز مجددا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقد حان الوقت –كما يقول دونالد رامسفيلد لتعديل مواقع القوات الأمريكية في الخارج من الدفاع الثابت إلى التحرك بسهولة وخفة، لتكون أكثر قدرة في مواجهة مخاطر القرن الحادي والعشرين وعلى رأسها تنظيم القاعدة الإرهابي وإذا وضعنا في الاعتبار المنهجية الجديدة التي استحدثتها واشنطن في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب، وهي الخاصة بالحروب الاستباقية، لتبين لنا أن أمريكا تعمل وفق سياسة غريبة يمكن أن نطلق عليها اسم "سياسة تقعيد العالم" أي تحويل العالم كله إلى قاعدة، وبذلك تتحقق فكرة عولمة الإرهاب" التي بدونها لن تتمكن واشنطن من ضمان بسط نفوذها وسيطرتها على أرجاء العالم المختلفة، لأن جميع النظم – والحالة هذه – سوف تهرع إلى الاحتماء بالمظلة الدفاعية الأمريكية من خطر القاعدة الذي تصوره الميديا بأنه يظهر كالنباتات الشيطانية في كل مكان، ودون سابق إنذار.

• بكلمة أخرى لئن كانت منطقة الشرق الأوسط بحسب الزعم الأمريكي هي المأوى الرئيسي للإرهابيين، فإن الولايات المتحدة ذاتها هي معمل تصنيع وترويج الإرهاب، وما تنظيم القاعدة إلا إحدى ثمرات هذه (الصناعة) التي اخترعتها واشنطن لتحكم بها قبضتها على العالم، وتضمن لنفسها القيادة مرة (بالتخويف) من الهجمات العشوائية للإرهاب، ومرة أخرى (بالترغيب) في المشاركة ضمن استراتيجية مكافحته، وهذا هو ما تريده.

وفي الحالين تبقى واشنطن هي السيد المطاع من قبل ومن بعد!

obeikandl.com

• الإسلاموفوبيا :

" الإسلاموفوبيا" هى ظاهرة جديدة أذكت نيرانها جملة الأحداث الإقليمية والدولية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى بدايات الألفية الثالثة من عمر الإنسانية. ومعناها: الخوف المرضى (وغير المبرَّر) من الدين الإسلامى، فأى شخص يدين بهذا الدين سيكون بالضرورة – وحسب هذا المعنى – مجرماً وإرهابياً.. ومن ثم يتعين الحذر منه، والابتعاد عنه..

وهكذا بدا العالم (خصوصاً فى أوروبا وأمريكا) كأنه مصاب بلوثة عقلية جعلته يكره – فعلاً لا قولاً – العرب والمسلمين ويراهم أقواماً من (الأشرار، واللصوص، والرعاع والفوضويين..).

ولذلك أعطى لنفسه الحق فى أن يتعامل معهم بوحشية مُستهيناً بأرواحهم (وقدس أقداسهم) وعقائدهم؛ لأنهم –من وجهة نظره – لا يستحقون غير ذلك.. فمعشر (العرب والمسلمين) لا كلمة لهم، ولا رؤية، ويكره بعضهم بعضاً، وتغيب عن قواميس حياتهم كلمة (اتفاق أو وفاق) وتغمرهم أوحال الأنانية، والشماتة، والتخاذل، وتقسو قلوبهم على ذويهم، وكأنها قُدّت من حجر، (ويقولون ما لا يفعلون، ويُظهرون ما لا يُبطنون).. وأهم من كل ذلك.. أن ملايين من بينهم قد رحلوا (شمالاً) وأقاموا فى المجتمعات الغربية لشئ واحد هو "أسلمة الغرب وأوروبا".

وبات راسخاً فى الأذهان أن "الإسلام" هو مصدر "الإسلاماوية" وهذه الأخيرة هى مصدر الإرهاب (والمقصود بالإسلاماوية هنا هو الاجتهادات العقلية والفكرية التى يقدمها البعض تفسيراً للدين الإسلامى!!).

والمؤلم أن أطروحات مغلوطة كثيرة قد انتشرت بين الناس انتشار النار فى الهشيم، ومنها أن المهاجر (المسلم) يضع نصب عينيه (كرسالة حياة) مهمة أساسية هى أن يقود المجتمع الغربى (كالقطيع) باتجاه حظيرة الإسلام، ومنها أيضاً أن

الإسلام "الأصولى" قد تغلغل فى القطاع الاقتصادى الأوروبى مما يسهل توفير الدعم "لجنود الإسلام!" الذين يحاربون فى أفغانستان والعراق.. كما اخترق المتشددون الإسلاميون مواقع جغرافية حساسة مثل مطار شارل ديجول (الذى يقع فى شمال باريس) ويوجد به نحو ١٢٢ مسلماً يترددون خمس مرات (فى مواعيد الصلوات) على ٢٥ مسجداً تنتشر فى أرجاء المطار.. وهم يشكلون (قنابل موقوتة) قد تنفجر فى أية لحظة، ويتسترون على دخول الإرهابيين عبر بوابة المطار التى يمر من خلالها نحو ٥٥ مليون مسافر سنوياً.

وفى ظل هذه الأجواء المشحونة بالعداء للعرب والمسلمين سكبت (الإسلاموفوبيا) مزيداً من الزيت على النار وجعلت الأوربيين (فى الـ ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى) يشعرون بأنهم غير آمنين على أنفسهم فى بلدانهم التى يوجد بها نحو ٢٦ مليون مسلم.

وأصبح حالهم أشبه بحال من يترقب لحظة وقوعه (فى الأسر الإسلامى!!).

وهكذا انتشرت أفكار ومخاوف أشد فتكاً بأمن المواطنين الأوروبيين مثل (ثقفنة) للمجتمعات الغربية إسلامياً! ونشر مبادئ الدين الإسلامى لتدخل ضمن نسيجها الاجتماعى وتؤثر فى رؤاها تجاه الحياة والبشر..

ولئن كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى التى خلطت الأوراق وجعت كل ما هو إسلامى تحوم حوله الشبهات. فلا شك أن الرسوم الكاريكاتورية المشئومة هى التى كشفت جذور ومخاطر ظاهرة الإسلاموفوبيا التى فجرتها الصحف الدانمركية -عندما نشرت ١٢ رسماً كاريكاتورياً للنبى محمد -صلى الله عليه وسلم- فى سبتمبر ٢٠٠٥، وأعادت نشرها صحيفة نرويجية فى ١٠ يناير ٢٠٠٦ وفعلت الشئ نفسه صحيفة (فرنسوا سوار) الفرنسية وبعض الصحف الأوروبية الأخرى - وأشعلت حريقاً احتجاجياً امتدت ألسنته إلى أماكن كثيرة فى العالم الإسلامى وخارجه. ومما زاد الطين بلّة أن الصحف الفرنسية التى أعادت نشر الرسومات قد ساقت تبريرات

غير منطقية لا تنطلى على عاقل، فذكرت أنها لن تعتذر عن إعادة نشر هذه الرسوم بدعوى حرية الرأى والتفكير والاعتقاد، وقالت إن لها الحق فى أن ترسم من تشاء من الأنبياء انطلاقاً من حرية التعبير التى يتمتع بها بلد علمانى (مثل فرنسا!!). ..وتعمدت أن تتهم المسلمين بضيق الأفق وعدم التسامح، لأنهم يعتبرون "رسومها" إهانة للإسلام، مع أن بعض هذه الرسوم ظريف ولطيف!

.. وقد لا يكفى أن نذكر بأن صحيفة "فرانس سوار" كان يمتلكها سابقاً أحد أساطين المال والسلاح اليهود فى أوروبا. وأنها عندما تطوعت بالدخول فى غمار هذه الأزمة، لم يكن لها من هدف سوى إذكاء نيران الفتنة ضد المسلمين فى أوروبا. .. وكانت قبل أكثر من عام قد تبنت دعوات لطرد المسلمين من أوروبا، بحجة أنهم يثيرون القلاقل ويهددون أمن واستقرار الشعوب الأوروبية.

اللافت للنظر أن كرة الثلج التى تمخضت عنها أزمة الرسومات المشئومة ظلت تتدحرج فى كل الاتجاهات، وازدادت ضخامتها مهددة بمظاهرات يرعاها اليمين الأوروبى دفاعاً -كما يزعم- عن حرية الرأى التى يريد مسلمو العالم خنقها!. ..وقد رجح رئيس وزراء الدانمارك -فى عناد- كفة الفتنة عندما اعترف قائلاً: "إنه لا يستطيع أن يمنع الصحافة فى بلاده من أن تكتب أو ترسم أو تنشر ما تراه، مؤكداً أنه يقف إلى جانب حرية الفكر"..

وبعيداً عن هذه المكابرة، وذاك الإصرار على إهانة المسلمين فى قدس أقداسهم فإن الحجج التى ساقها رئيس الوزراء الدنمركى بشأن انتصاره لحرية التعبير، هى حجج واهية، فضلاً عن أنها غير صحيحة.. لأن هناك جملة من القضايا ذات الصلة بتاريخ اليهود فى أوروبا محظور (حظراً تاماً) على جميع وسائل الميديا، أن تتعاطى معها (لا تلميحاً ولا تصريحاً). وهذا معناه فى بساطة ووضوح أن أى مسئول دانماركى أو ألمانى أو نرويجى أو فرنسى يمكنه أن يتصل بإدارة التحرير فى أية صحيفة ليملى ما يشاء بل ويشارك فى وضع قواعد النشر. والذى يبعث على الخنق

والغيظ خصوصاً فى قضية الرسوم المسيئة للإسلام ولرسوله الكريم ﷺ أن الغرب يزعم انه إنما ينتصر لحرية الرأى مع أنه فى أحداث مشابهة ذبح حرية الرأى دون أن يبالى.

فعندما أبدت إسرائيل انزعاجها من نتيجة استطلاع الرأى الشهير الذى تبين منه أن ٥٩٪ من الشعوب الأوروبية ترى أن إسرائيل بممارستها العدوانية تمثل خطراً على الأمن والسلام الدولى، لم تتردد المفوضية الأوروبية فى تقديم الاعتذار إلى حكومة إسرائيل وأكدت أن (استطلاعات الرأى) رغم أنها أحد أشكال الممارسة الديمقراطية المباشرة: لا تؤثر على القرارات السياسية الأوروبية!

كما تعالت الاعتذارات من حكومات الدول الأوروبية التى سارعت بالتنصل من نتيجة هذا الاستطلاع، ولم تتذرع -كما هو الحال اليوم- بأنها لا يجب أن تتدخل فى أمر كهذا لأنه يمثل اعتداء على حرية الرأى!!.

وليس خافياً أن قاعدة ازدواجية المعايير هى التى حكمت (ولا تزال تحكم) هذه القضية فالحجة التى تساق "فى حالة العرب والمسلمين" هى عدم الاعتداء على (قيمة حرية التعبير).. أما فى حالة إسرائيل فذبح هذه (القيمة) يكون حلالاً زلالاً حتى لا تغضب إسرائيل (الصديقة المدللة للغرب).

وعندما أصدر وزير التعليم العالى الفرنسى قانون جايسو الشهير الذى يجرم أى باحث أو كاتب يعالج (من قريب أو بعيد) قضية المحرقة (أو الهولوكست) لم يبك الباكون فى الغرب على حرية البحث العلمى التى أهدروا دمها.. ولم ينبس أحد ببنت شفة عندما سحبوا من الباحث روبير فوريسون وزميله هنرى لوك لقب دكتور وطردوهما من مواقعهما العلمية فى جامعتى ليون ونانت فى فرنسا عقاباً لهما على أبحاثهما فى تاريخ اليهود.

ولقد دفع أستاذ فرنسى منصبه كأستاذ كرسى للتاريخ المعاصر ثمناً لعناده عندما صرخ قائلاً: "إن أحداً ليس فوق البحث العلمى والأكاديمى.. وغاب عن بال

(المسكين) أن زميلاً له سبقه فى العناد فلقى حتفه مخنوقاً فى سريره!".

وكانت صحيفة "لوموند الفرنسية" مثلت أمام المحكمة بسبب بيان نشره المفكر الفرنسى روجيه جارودى يدين فيه المجازر الإسرائيلية ويجرم الفاعلين.

الغريب أن الفرنسيين لم يعترضوا على ذلك، وأقروا كل الإجراءات التى يتخذها اليهود ضد من تسول له نفسه أن يناقش "سراً وعلانية" أصولهم التاريخية.

ومرة أخرى نتساءل: أين حرية الرأى المسكينة من كل هذا، أم أن ما يتعلق باليهود يكون دائماً (فوق القوانين) أما ما يتعلق بالعرب والمسلمين فترسانة القواعد والقوانين لا يمكن تجاوزها.

إنها -بلاشك- آفة ازدواجية المعايير التى أصبحت سمة أساسية فى سياسات الغرب تجاه منطقتنا وقضايانا بشكل أساسى.. وهو ما يؤكد - دون مواربة - أن قادة أوروبا -وبينهم رئيس وزراء الدانمرك- يكذبون عندما يقولون إنهم ينتصرون لحرية الرأى، وأن أحداً ليس بوسعه أن يتصل بقسم التحرير فى أية صحيفة لكى يقرر ما ينبغى (أو لا ينبغى) نشره.

.. ثم قد تثور علامات استفهام أخرى، لا مناص منها مثل: لماذا الإسلام دون غيره هو الذى يحرص الأوروبيون على النيل منه، والإساءة إليه؟ وإذا كانت الكاتبة البنغالية تسليما نسرين غير مسلمة ووضعت كتابها "اللعنة".. هل كانت الصحافة الأوروبية ستهتم بها وتعتبرها طريدة حرية الفكر والتعبير؟ والشىء نفسه يمكن أن ينصرف على سلمان رشدى وروايته آيات شيطانية.

انطلاقا من كل هذه الوقائع فالثابت أن الحديث عن حرية الفكر هو (حديث إفك) وكلمات حق يراد بها باطل، لأن ازدواجية المعايير التى يرتع فيها الغرب السياسى تمارس فقط وبقوة ضد الإسلام والمسلمين.

ولسنا فى حاجة إلى التذكير بأن إصرار كثير من الصحف الأوروبية على نشر

الرسوم المسيئة للرسول الكريم ﷺ بحيث تظهر فى هذه الصحيفة اليوم، ثم تظهر فى الصحيفة الثانية غداً، والثالثة والرابعة.. بعد غد.. وهلم جرا، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن النيّة مبيتة مع سبق الإصرار والترصد لتدويل الأزمة (أو عولمتها) بحيث تصدق فى النهاية نظرية هينتنجتون الخاصة بصدام الحضارات. والحرب الصليبية التى حدثنا عنها (عن عمد وليس زلة لسان) الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش.

المؤسف أنه وسط غبار هذه المعركة استيقظت نعرات كثيرة تحرض العالم الغربى على شن حرب ضروس) ضد الشرق العربى والإسلامى. وحاولت دول أخرى أن ترد على الإساءة بإساءة أخرى ضد مقدسات الغرب وشعائره وهو أمر غير محمود لأن دوائر التعصب إذا اتسعت فسوف تتحول إلى أتون يحرق القاصى والدانى.

وعقيدتى أن التهدئة مطلوبة (بل باتت ضرورية) والتفكير فى تفعيل دوائر الحوار هو الأجدى وقد يكون مهماً أن نتعاطى بإيجابية مع الدعوة الأسبانية الخاصة بتحالف الحضارات التى تنطلق من قاعدة "الندية" التى تعتبر أساساً لأى حوار..

فالغرب ليس أفضل من الشرق، ولا الشرق بأفضل من الغرب، إنما الجانبان يتشاركان معاً فى حضارة اليوم التى رفدها المسلمون بفكرهم وابتكاراتهم، وحملها الغربيون –بعد ذلك– باتجاه مزيد من النهضة والرقى.

بكلمة أخرى: ليس صحيحاً أن "الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا" وإنما الصحيح أننا شركاء تجمعنا قيم دينية وإنسانية عظيمة وليكن شعارنا: "لا لنيران الصدام ونعم لدفء التحالف".

وأخيراً لسنا مع استمرار هذه المشاحنات وهذا التجييش العدائى ضد بعضنا البعض، فحوار الثقافات هو الأبقى، وتحالف الحضارات يبقى الركيزة الأساسية التى نتجاوز بها هذه الأجواء المليئة بالحقد والكراهية.. حتى لا تتأكد توقعات الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، والتى يشير فيها إلى أن (العداء للإسلام أصبح بديلاً عن العداء للسامية!).

أوروبا.. هل تطرد مسلميها يوماً؟

..رغم المبالغة التى قد ينطوى عليها هذا السؤال إلا أن مبررات طرحه كثيرة، خصوصاً فى ضوء الاتهامات التى تطارد الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا ليل نهار، بدءاً بالإرهاب وانتهاءً بمعاداة السامية.

وكلنا يعرف أن الأحداث الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (فى أمريكا) ١١ مارس ٢٠٠٤ (فى أسبانيا) و٢٥ يوليو ٢٠٠٥ (فى لندن) أوغرت صدور الأوربيين تجاه المسلمين، وبات كل من يلبس جلباباً، أو تتدلى من يده مسبحة، أو يحمل أسماء (محمد أو أحمد أو مصطفى..) متهماً بأنه إرهابى حتى يثبت العكس!

والحق أن القراءة الأخرى للنداء الذى وجهه آرييل شارون إلى "يهود فرنسا" يدعوهم إلى ترك وطنهم الفرنسى للعيش فى إسرائيل، يكشف ضمن ما يكشف عن مخطط يستهدف استعداء أوروبا -شعوباً وحكومات- ضد المهاجرين العرب والمسلمين، بزعم أن أوساط الجاليات الإسلامية باتت هى المناخ الصحى لتنامى معاداة السامية! ولصعوبة أن يعيش هؤلاء فى سلام جنباً إلى جنب مع يهود أوروبا تصبح المعادلة المطروحة هى: على أوروبا أن تختار بطريقة "إما.. أو" إما اليهود أو المسلمين!

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك غابة من القوانين المستحدثة، (نبتت شجيراتها سريعاً فى السنوات القليلة الماضية)، تضيف إجراءات جديدة لتنظيم "إقامات" المسلمين، وتضع قيوداً على الممارسات الدينية والعقائدية، لتبين لنا أن "الخناق" يضيق شيئاً فشيئاً على مسلمى أوروبا الذين باتوا يشعرون -فى بعض البلدان- بأنهم غير مرغوب فيهم.. فليس من قبيل المصادفة -مثلاً- أن تفرض بلجيكا على الأئمة المسلمين تعلم اللغة الفرنسية أو الفلامنكية، وتشترط بريطانيا الشىء نفسه (تعلم الإنجليزية) على أن تلقى خطب الجمعة بهذه اللغات.. وتضع ألمانيا قيوداً صارمة على المدارس التى تستقبل التلاميذ المسلمين، وتحذر فرنسا الطالبات المسلمات من

تجاهل قانون حظر الحجاب، وتراقب أسبانيا المساجد فى المدن الكبرى والصغرى...

وعلى أية حال، ليس خافيا على أحد أن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" -أى الخوف من الإسلام" لم تعد تخطئها العين فى أرجاء القارة العجوز، فكثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن "أسلمة أوروبا" استناداً إلى إحصاءات موثقة تؤكد أن نسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الأوروبيين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥عاما، ينحدرون من أصول عربية وإسلامية (أبناء الجيلين الثانى والثالث)، بل أن كلمة "الشباب" فى دولة مثل فرنسا لم تعد تعنى غير الشباب المسلم!.. والخطر الحقيقى -من وجهة النظر هذه- أنه فى ضوء معدلات المواليد الحالية التى ترجح كفة مسلمى فرنسا، فإن أغلبية السكان سيكونون مسلمين، بعد أقل من ربع قرن، بما يعنى أن فرنسا العلمانية سوف تصبح دولة إسلامية..

المحقق أن هذه "الأفكار – الهواجس" باتت تملأ الرؤوس، كما أصبحت مادة مثيرة تلوكها وسائل الميديا دون كلل أو ملل، والنتيجة الطبيعية لذلك هى أن الفجوة بين سكان أوروبا الأصليين، وبين الجاليات العربية والإسلامية زادت اتساعا، خصوصاً فى ضوء نظرية صدام الثقافات التى روج لها الأمريكى صموئيل هينتنجون وأصبحت كالسماء تظلل الجميع!

..وإذا رصدنا الأحداث التى تقع يومياً فى أوروبا، ويكون ضحاياها مسلمين أو عرباً، لتبين لنا أن معدل الكراهية أو على الأقل الخوف والحذر من المسلمين فى تنام مستمر، وتكشف عنه وقائع صغيرة، مثل ذلك الشاب المهاجر (العربى) الذى تقدم إلى وظيفة مُعلن عنها فى الجرائد الفرنسية، وتم استبعاده برغم استيفائه للشروط، وعندما تقدم مرة ثانية (لكن باسم فرنسى وليس عربياً) تم قبوله، ثم عندما انكشفت الحيلة، تم استبعاده نهائياً، فأضطر الشاب المهاجر (الذى يحمل الجنسية الفرنسية) أن يلجا إلى القضاء!

والمعروف أن ضحايا جماعة حالقى الرؤوس اليمينية المتطرفة، هم بالضرورة من العرب.. ناهيك عن حوادث نبش قبور المسلمين، والاعتداء على أبنائهم واتهامهم

بالبربرية، وعدم التحضر.. وكلها مؤشرات تصب فى اتجاه اعتبار عرب أوروبا ومسلميها "شيئاً زائداً عن الحاجة".. وتضاعف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانيها أوروبا من هذا الشعور، كما تروج أبواق اليمين المتطرف أن العرب والمسلمين هم السبب المباشر لها.. وتحضرنى -فى هذا المقام- الرؤية المغلوطة التى يتحمس لها "جان مارى لوبن" زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرف فى فرنسا ومفادها أن فرنسا بها ما يقرب من أربعة ملايين مسلم، وتضرب البطالة -فى الوقت نفسه- نحو أربعة ملايين فرنسى قح.. ويرى لوبن أننا لو طردنا العرب والمسلمين من فرنسا، لوفرنا فرص عمل للعاطلين الفرنسيين. والحق أنها رؤية غير دقيقة ولا تخلو من مساومات سياسية يعرفها المتابعون للملف الانتخابى فى فرنسا، ناهيك عن أن معظم الوظائف التى يشغلها المهاجرون لا يسيل لها لعاب الفرنسيين الأصلاء..

أيا كان الأمر فالمحقق أن المستقبل المنظور لمسلمى أوروبا، لن يكون فى اعتقادى ورديا لأن اللوبى اليهودى سيظل لهم بالمرصاد، وليس القلق الذى عبرت عنه إسرائيل أخيراً من "سيطرة الإسلام على أوروبا وزيادة عدد المسلمين وارتباطهم بالمنظمات الإرهابية" إلا أحد أشكال هذه الحرب الخفية التى تقودها الدياسبورا اليهودية فى أوروبا..

..وأخيراً، ليس بوسع أحد إنكار أن هناك (اتجاهاً) سياسياً وفكرياً فى أوروبا وأمريكا يسعى إلى "أبلسة" الجاليات العربية والإسلامية وتصويرها على أنها (سرطان) ينخر فى عظام المجتمعات الغربية، ويجزم بأن عشرات من الجمعيات والمنظمات الإسلامية فى أوروبا شربت حتى الثمالة من أيديولوجية الإخوان المسلمين! ومن ثم فإن خطابها الديني (خصوصاً فى المساجد) يعتبر قنبلة موقوتة سوف تنفجر حتما فى الجسد الأوروبى.

... بكلمة أخيرة: إن الوجود العربى والإسلامى فى أوروبا بات مهدداً، إن لم يكن بالطرد والإقصاء فسيكون بالتحجيم والتهميش...

• أسرلة الإعلام العربى :

تستجيب المصطلحات الإعلامية السياسية والعسكرية الاجتماعية فى الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى لمطالب ومعانى هذا الصراع على أرض الواقع. وبالتالى؛ فإن قاموس هذه المصطلحات المتنوعة لا يتوقف عن الزيادة والإضافة أو الحذف والتغيير والتبديل، وفق تطورات وتغيرات الحال. وقد مر هذا القاموس بمراحل متعددة، هى ذاتها مراحل الصراع منذ نشأة إسرائيل فى العام ١٩٤٨ وحتى الآن. ويمكن القول إن مرحلته الأولى كانت أكثر تبكيراً من هذه النشأة بكثير، أى منذ بدء "الحركة" الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية فى فلسطين، فى أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، ووعى الشعب الفلسطينى بها، وانطلاق ثوراته وانتفاضته فى مقاومتها.

وفى الوقت الذى كان يعمل فيه الشعب الفلسطينى على إنشاء قاموس مصطلحاته بما يخدم حقائق التاريخ وقيم الحق والعدل والشرعية، فى ظروف صعبة ومعقدة أحاطت به وحاصرت إمكاناته وقواه بعد نكبة العام ١٩٤٨، ثم هزيمة العام ١٩٦٧.. كانت إسرائيل بالمقابل، تنشئ قاموس مصطلحات على العكس تماماً، عبر ما يوفر لها فرص قلب الحقائق رأسا على عقب، وتزييف التاريخ والجغرافيا، وفرض روايتها الصهيونية – التوراتية على القاموس كله.

بالإضافة إلى ذلك، أخذ الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى شكلاً جيداً متطوراً ذا أبعاد إعلامية مصطلحاتية، أضيف إلى أشكاله الكلاسيكية المعروفة والمتواصلة،ومن خلال هذا الشكل الجديد، يقف القاموسان: الفلسطينى من جهة، والإسرائيلى من جهة ثانية، على رأس الخندق الأمامى للصراع. وبكلمات أخرى، يقف الإعلام الفلسطينى السياسى والاقتصادى والعسكرى والثقافى والحضارى، فى مواجهة الإعلام الإسرائيلى بكل أنماطه وصفاته.

• فكيف تتحرك "المصطلحات" فى سياق هذه المواجهة؟ وما البرامج التى تحرك هذه "المصطلحات"، بكل أنواعها، لدى كل طرف؟

• وما الإمكانات المادية والتقنية التى تدعم تفاصيل هذا السياق كله، لصالح هذا الطرف أو ذاك؟

من الواضح لنا أن إسرائيل تُولى أهمية كبرى لعملية نحت وتركيب المصطلحات التى تخدم روايتها الصهيونية، وتسوقها لدى الرأى العام العالمى، مرحلة بعد أخرى. وقد تندفع إسرائيل بهذه المصطلحات، نحو الرأى العام العربى أيضاً فى مرحلة معينة، وربما إلى الرأى العام الفلسطينى ذاته، فى بعض الأوقات.

ويمكن أن نسمى هذه الهجمة أو الهجمات المصطلحاتية من قبل إسرائيل، بالتسمية الصريحة لها، وهى "الأسرلة"، أى إخضاع وتطويع الرأى العام، فى مختلف أماكنه وتجمعاته الإقليمية والدولية، لوجهة النظر الإسرائيلية فى الصراع العربى – الإسرائيلى، أو الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى على وجه الخصوص، وفى كل قضايا وشؤون المنطقة، بكل ما يتعلق بالحرب والسلام، والتاريخ والجغرافيا، والثقافة والاقتصاد... الخ.

والواقع أن كثيراً من مصطلحات هذه "الأسرلة" قد سادت أو انتشرت بطريقة أو بأخرى ومنها على سبيل المثال:

الخط الأخضر: وهو ما يعنى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧، فلماذا قبلنا بهذه التسمية؟ ولماذا أسقطنا معنى الحدود؟

المناطق: وهى الضفة الغربية وقطاع غزة، حين تطلق عليها وسائل الإعلام الإسرائيلية اسم "المناطق" فحسب دون أية صفة تعريفية لها، على اعتبار ما تراه أنها مناطق متنازع عليها، ولم يحدد مصيرها بعد. أو تضيف إليها صفة "المدارة" هى بالنسبة لها مناطق "مداراة" من قبل ما تسميه بـ "الإدارة المدنية"، التى هى فى الحقيقة تسمية مخففة للحكم العسكرى الاحتلالى المباشر للأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع أن إسرائيل لم تتمكن من الترويج الواسع لمصطلح "**يهودا والسامرة**" أو "**يهودا وشمرون**" بديلاً لمصطلح "**الضفة الغربية**" إلا داخل رأيها العام اليهودى

المشبع بمصطلح "أرض إسرائيل الكاملة" فى صراع مع مصطلح "أرض فلسطين التاريخية"... فإن إسرائيل تمكنت من أن تفيد من مصطلح "الضفة الغربية" ذاته. فما هذه الضفة سوى ضفة لنهر الأردن من جهة الغرب. فى حين أن الحقيقة الجغرافية هى أنها جزء من الهضاب الشرقية لفلسطين إذن، فقد غابت فلسطين عن التسمية، وما بقى مجرد أجزاء: ضفة وقطاع!

القدس: وقد فرضت إسرائيل بديلاً لها هو "أورشليم" أو "يروشالايم"، بعد أن ضمت شطرها الشرقى المحتل بعد العام ١٩٦٧، إلى شطرها الغربى، وأعلنتها عاصمة لها "موحدة وإلى الأبد" حسب مصطلحها السياسى الإعلامى. وبالمقابل، لم نستطع بعد، فى قاموسنا الفلسطينى، أن نعمم مصطلح "القدس الشريف" الذى هو الشطر الشرقى المحتل من القدس، كعاصمة لدولة فلسطين، وما نزال حتى الآن نردد عدة مصطلحات فى هذا الشأن إلى جانب "القدس العربية"، أو "الشطر الشرقى من القدس".

عرب إسرائيل ١٩٤٨: فلماذا لا نقول إنهم الجزء الباقى من الشعب الفلسطينى تحت الحكم الإسرائيلى؟

حامل الملف: ترفض إسرائيل مصطلح "الوزير الفلسطينى" و "الوزارة الفلسطينية". منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق اتفاق أوسلو ١٩٩٤. وهى تستخدم مصطلح "ملف الاقتصاد" مثلاً بدلاً من "وزارة الاقتصاد"، و"حامل ملف الاقتصاد" بدلا من "وزير الاقتصاد"، وهكذا لجميع وزراء ووزارات السلطة الوطنية. وهذه السلطة الوطنية نفسها بالنسبة للإعلام السياسى الإسرائيلى مجرد "سلطة فلسطينية" دون "وطنية"، أى دون "وطن" ودون "دولة" فى المحصِّلة. فهى إذن تراها فى نهاية المطاف، إطاراً لحكم ذاتى، أو سلطة إدارية لا تأثير حقيقياً لها، وفى أى شأن. ووفق هذه الرؤية الإسرائيلية، فإن الرئيس ياسر عرفات وهو Chairman وليس President، رغم

أن الرئيس الشرعى المنتخب للشعب الفلسطينى، على تراب وطنه!

ومن المؤلم أن بعض وسائل الإعلام العربية، وغالبية الإعلام فى بقية دول العالم، يقع تحت سيطرة هذا التعريف الإسرائيلى للمصطلحات التى نشأت بعد اتفاق أوسلو.

ويمكن بطبيعة الحال الإشارة إلى عشرات المصطلحات الأخرى التى "تتأسرل" فى هذا الشأن، على امتداد سنوات عديدة، إلا أن الأخطر من هذا كله، هو التزييف الأخير الذى لحق بمصطلح الانتفاضة، ومصطلح المقاومة الشرعية ضد الاحتلال. فقد تحولت الانتفاضة فى الإعلام الإسرائيلى إلى "عنف"، كما تم حشر المقاومة ضد الاحتلال وحركة التحرير الوطنى بشكل عام فى قائمة "الإرهاب"، ومن المذهل أن يتمكن القاموس الإسرائيلى من فرض نفسه فى شأن هذين المصطلحين، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، ويبدو أن هذه الأحداث قد خدمت هذا القاموس حتى تطابق مع القاموس الأمريكى، غير أن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للقاموس العربى الإعلامى أن يتطابق أحياناً مع هذين القاموسين فى هذا الشأن بالذات؟!

ولا تتوقف إسرائيل عن مواصلة "تغذية" قاموسها بالمصطلحات الجديدة، المتغيرة والمتطورة، وفق تفاصيل الصراع على الأرض. ففى مطلع تموز ٢٠٠١، أصدرت إحدى الدوائر المختصة فى الجيش الإسرائيلى قائمة جديدة من المصطلحات التى تستجيب للمتغيرات، وطالبت الصحافيين والناطقين الإعلاميين والسياسيين والعسكريين الإسرائيليين بالالتزام بها، بديلاً لما كان مستخدماً. وعلى رأس هذه القائمة تحول مصطلح "إغلاق مناطق" إلى "منع الدخول إلى إسرائيل". و "عمليات الانتقام والعقاب" إلى "خطوة أمنية" وإلى "عمليات إحباط موضعية"، و "اختطاف مخربين" إلى "اعتقال مشبوهين' ، وأما الانتفاضة نفسها، فإنها أصبحت "مواجهة مسلحة"! ويقف على رأس هذه المصطلحات، ذلك المصطلح الذى نحته إسرائيل فى "تبرير" عدوانها على شعبنا، وحصارها له، وتدمير بنيته التحتية،

وتخريب ممتلكاته، وقتله وإهانته، وهو "التدبير الدفاعي"، وكأن إسرائيل التى تعتقل وتقتل وتحاصر وتخنق شعباً أعزل، لا تفعل أكثر من "الدفاع عن نفسها"!

على أية حال.. إن الرد على هذا القاموس الإسرائيلى، يجب أن يكون عبر تطوير وتعزيز القاموس الفلسطينى الذى لابد أن يضم كل المصطلحات الوطنية اللازمة فى هذا الصراع الطويل، وهى مصطلحات غير جامدة أو ثابتة، بل متحركة ومتغيرة ومتطورة باستمرار. ولاشك أننا نحتاج فى هذا الشأن الهام، إلى إيجاد هيئة أو عدة هيئات مختصة لتحرير وتركيب المصطلحات الضرورية، مع العمل على تعميمها ونشرها، وتوفير فرص الالتزام بها محلياً، إلى جانب ترويجها وإيضاح أهميتها السياسية على المستويين العربى والدولى. وتحقيق الخطوة الفلسطينى الأساسية فى شأن هذه المصطلحات سوف يفتح الطريق بالضرورة أمام إمكانية عقد أكثر من مؤتمر أو ندوة أو "ورشة عمل" على المستوى القومى العربى لإنشاء قاموس عربى أوسع وأشمل، وقابل فى الوقت نفسه للتطوير والتغيير، لتكريس المصطلحات المطلوبة. وقد يمكن نقل هذا الجهد إلى المستوى الدولى أيضاً، فى إطار الشرعية الدولية وحمايتها للحقوق العربية.

بمثل هذه الطريقة نستطيع أن نوقف "الأسرلة"، وأن نكشف عدوانها، وأن نحقق فى الوقت نفسه قدرتنا على نشر وجهة نظرنا ومصطلحاتنا، بجدارة وقوة.

التعابير المدسوسة وتصحيحها :

١ – أورشاليم:

والصواب: القدس. وأما كلمة "أورشاليم" فهى كلمة كنعانية وقد وردت فى المؤلفات والمواثيق والمعاهدات العربية مع الآخرين فى العصور الوسيطة، ومعناها بالكنعانية مدينة السلام. وكلمة "أور" هى اسم مدينة قديمة فى العراق القديم، وأما كلمة "شاليم". فمعناها الكنعانى هو "السلام". وأما "السلام" بالعبرية فهو "شالوم" وليس "شاليم" ومع ذلك فقد حملت هذه الكلمة الكنعانية القديمة

إيحاءات "عبرية" ثم "إسرائيلية" أو يهودية تُملى الكفّ عن استخدامها. وعلى كل حال فهذه الكلمة "أورشاليم" لم تستخدم فى الأدبيات والتواريخ العربية منذ الغزوة "الفرنجية". -أى الصليبية-. ولسنا نظنُّ عربياً واحداً، يُبدل القدس، أو بيت المقدس، أو "إيلياء" التى ورد ذكرها فى "العهدة العُمَريّة"، وخصوصاً كلمتى "القُدس أو بيت المقدس" بكلمة "أورشاليم".

٢- أجهزة الأمن الإسرائيلى:

هذا تعبير يوحى بأن هذه الأجهزة طبيعية فى دولة طبيعية، ولذلك يجب إبدالها بأجهزة "الجاسوسية الإسرائيلية" مثل "الموساد" وهو المخابرات الخارجية، و"الشين بيت" وهو "المخابرات الداخلية"، و "الشاباك" وهو المخابرات العسكرية، ويمكن إبقاء تعبير "الشرطة الإسرائيلية" أو "البوليس الإسرائيلى" كما هى، تمييزاً له عن تلك الأجهزة.

٣- إيلات:

هى ميناء "العقبة" الفلسطينى المحتل، وهناك مدينة "العقبة" الأردنية أيضاً. وأما "العقبة" العربية فتُدعى "أم الرشراش". ويحسن استخدام كلمة "العقبة" و"خليج العقبة" فهى الأوسع انتشاراً.

٤- الإجراءات الأمنية الإسرائيلية:

هذا التعبير يُوحى "بالأمن"، وهو أمر طبيعى ولكن ليس بالنسبة إلى جرائم العدو. والأصوب هو تعبير الإجراءات القمعية الإسرائيلية.

٥- الإرهاب:

الإرهاب هو الإرهاب الإسرائيلى، ويحسن تسميته فى بعض الحالات "جرائم الحرب". ولكن المقاومة والانتفاضة والثورة.. كل أولئك ليس "إرهاباً" كما تزعم إسرائيل.

٦- اعتداءات فلسطينية:

للأسف تستخدم بعض الصحف هذا التعبير، أى "الاعتداءات الفلسطينية"، ربما نقلاً حرفياً عن وكالات الأنباء الأجنبية.

٧- الانتحاريون:

هذه الكلمة هى التعبير الخاطئ عن الاستشهاديين، ولئن كان للصحافة الغربية عذرها فى هذا الاستخدام، فلا وجه ولا عُذر لأى قلم عربى فى أن يكتب كلمة "الانتحارى" بدلاً من الاستشهادى.

٨- بُحيرة كنيرت:

هى بحيرة "طبريا" وهى منسوبة إلى الإمبراطور الرومانى "طيباريوس قيصر" وتزعم إسرائيل أن المدينة المجاورة للبحيرة – وهى مدينة "طبريا" – تزعمها "تيفيريا" لتبعد بها عن الأصل الرومانى اللاتينى للكلمة، وهو أصل غير "عبرى" على كل حال.

٩- بحيرة الجليل:

هى نفسها بحيرة "طبريا" التى تزعمها إسرائيل بحيرة "كنيرت". وكلمة "غَل" أو "جلّ" فى جذْرها السامى تعنى "الموج" ومقلوبها بالعربية هنى "اللّج"... وسواء أكانت جَلاً" أم "لُجّاً"؛ فإن فى "لبنان" مثلاً بلدة بَحريّةً تدعى "جَلّ الديب". وأما مُجتَمع المياه فهو "المَجَلّ" من "الجلّ". وأما "المجّلةُ" فهى تجمع المواد الصحفية أو الكتابية. وهى باللغات الأوروبية "ماغازين" التى تعنى "المخزون"، وليست هذه المعانى فى أصلها المادى بعيدة عن "خزّان المياه" أى الخزان.. أو "الجلّ" الذى تتجمع فيه المياه.

١٠- توجت إسرائيل..:

يقال مثلاً: "توجت إسرائيل إجراءاتها الأمنية، أو القمعية، بتدمير عدد من

المبانى الفلسطينية".. أين التتويج هنا؟! الواجب أن يُقال: "أضافت" إسرائيل، أو "أكملت" إسرائيل، أو "صعَدّت" إجراءاتها إلى كذا وكذا..

١١- تدمير منظم:

الصواب أن يُقال إنه تدمير متعمد أو مُخطط له مسبقاً، وذلك لأن التنظيم مضاد للفوضى، علما بأن التدمير الإسرائيلى "عشوائى" أو "فوضوى" أو "شامل"أى أن هدفه هو "التدمير للتدمير"، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك فلا يجوز إسباغ صفة "النظام" على جريمة حرب هى تدمير منازل المواطنين العرب.

١٢- ترتقى إلى ..:

يُقال مثلاً أن تلك العملية الإسرائيلية "ترتقى" إلى مستوى جرائم الحرب. والأصح، بل الصحيح، أن يُقال إنها جريمة "تنحدر" إلى حضيض "جرائم الحرب". فلا رُقى فى الجريمة.

١٣- تركيع:

يقال مثلاً: إن الإرهاب الإسرائيلى يهدف إلى "تركيع" الشعب العربى الفلسطينى، ومن الواضح طبعاً أن هذه الكلمة مُهينة، ويحسن أن يُقال إن إسرائيل تهدف إلى "الفتّ فى عضد" الشعب الفلسطينى أو "تحطيم إرادته".

١٤- جبل الهيكل:

والمقصود بهذا التعبير الكاذب هو "الحرم القُدسى الشريف" أى قبة الصخرة المشرفة، والمسجد الأقصى المبارك، وجامع عمرو وكل المنشآت العربية التاريخية المجاورة لهذه المقدسات. وأما "الهيكل" فهو الهيكل المزعوم الذى تريد إسرائيل بناءه على أنقاض الأوابد والمقدسات العربية والإسلامية، وكذلك المسيحية، لولا حاجة الكيان الصهيونى إلى دعم الدول المسيحية فى "أوربا وأمريكا". والتعبير الصحيح، الذى لا صحيح غيره، هو "الحرم القدسىّ الشريف".

١٥– جيش الدفاع الإسرائيلى:

للأسف أيضاً نرى بعض الصحف العربية تستخدم هذا التعبير، مع أن جيش إسرائيل ليس جيشا دفاعيا، بل هو جيش غزو واستعمار، وبالتالى يجب أن يوصف بجيش الاستعمار، أو جيش الاحتلال الإسرائيلى أو الجيش الصهيونى، ولا يجوز أن يوصف بأنه جيش الدفاع الإسرائيلى.

ومن هذا يتفرّع وصف وزير الشؤون العسكرية الإسرائيلية بإنه "وزير الدفاع"، والتعبير غير صحيح، ولقد أبدل هذا التعبير بتعبير آخر نراه غير موفق هو "وزير الحرب الإسرائيلى"، وهذا تعبير ينال من المعنويات العربية ولا يسئ إلى إسرائيل فى العالم، ونحن نفضل أن يوصف وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه وزير الجيش الإسرائيلى.

١٦– الجاليات اليهودية:

يجب أن يقال: الفرنسيون اليهود أو الإنجليز اليهود.. وهكذا، وأما تعبير الجاليات فيكرس انفصالهم المتعمد عن أوطانهم، كما يكرس ولاءهم لإسرائيل على حساب ولائهم لأوطانهم الأوربية الأصلية.

١٧– حبرون:

هى مدينة "**الخليل**" **العربية الفلسطينية**، وأما الخليل الذى يُنتسب إليه المدينة، فإنه **إبراهيم خليل الرحمن أبو الأنبياء وجد العرب عليه السلام**.

وهناك أيضا تعبير "مغارة الأنبياء فى الحرم الإبراهيمى"، والتى تزعمها إسرائيل "الماطفيلا"، والتى يجب أن تسمى مع الجامع الذى يضمها بالتسمية العربية وهى "الحرم الإبراهيمى الشريف" فى مدينة الخليل.

١٨– حرب التحرير الإسرائيلية

هى ما يعرف العرب بحرب عام ١٩٤٨ لإنقاذ فلسطين. وهى عبارة تعنى أن فلسطين أرض اليهود وقد حاربوا لتحريرها من أهلها المغتصبين!

١٩- حرب الأيام الستة:

هى العدوان الإسرائيلى على العرب فى الخامس من حزيران على مصر وسورية والأردن "الضفة الغربية". وكما هو واضح فإن تعبير "حرب الأيام الستة" مهين للوجدان العربى، وبالتالى لا يجوز التعبير عنها إلا بتعبير "عدوان حزيران عام ١٩٦٧".

٢٠- حرب يوم الغفران:

هى حرب تشرين التحريرية المجيدة عام ١٩٧٣، أو "حرب أكتوبر" وتزعمها إسرائيل حرب "يوم الغفران"، أو "يوم كيبور" باللغة العبرية. وقد لاحظنا أن بعض الصحفيين العرب يكتبون عن يوم "كيبور" مستخدمين هذه الكلمة العبرية، دون أن يشيروا إلى حرب أكتوبر، وهم يظنون هذا سعةً فى المعلومات!

٢١- الحُلم الصهيونى:

ويقصد به المطامع الصهيونية فى الأرض العربية، أى الحلم الصهيونى فى إقامة الإمبراطورية الصهيونية بين الفرات والنيل. وصوابه "المؤامرة الصهيونية"، أو "المخطط الصهيونى" لمن يسخر من تعبير "المؤامرة" وهؤلاء يرفضون طبعاً أن نقترح عليهم مثلاً تعبير "أضغاث أحلام" الصهيونية!

٢٢- الخط الأخضر:

هو "خط الهدنة" لعام ١٩٤٩، ولا يجوز استخدام هذا التعبير؛ لأن إسرائيل تريد للعالم أن ينسى أن ما تزعمه حدود الرابع من حزيران إنما هو خط الهدنة، وليس حدوداً، لأن إسرائيل اغتصبت من أرض فلسطين أكثر مما أعطاها قرار "التقسيم" الجائر.. كذلك تريد إسرائيل أن توهم أنها هى التى أشاعت "الخُضرة" حول ذلك الخط على الأرض العربية الفلسطينية، علماً بأن تلك الخُضرة، إنما هى نتاج جهود الفلاحين العرب الفلسطينيين عبر التاريخ، ويكفى أن نتذكر هنا أسماء بعض المدن والبلدات الفلسطينية القريبة من ذلك الخط، فمدينة "جنين" تعنى الجنان أى

الجنائن، ومدينة "طولكرم" فيها معنى "الكروم" هذا فضلاً عن الخضرة، و "باقة"، و "عصيرة"".. وكلها تفيد معنى الخضرة والزهور وعصير الفواكه.

٢٣- الدولة العبرية:

هذا التعبير قد يوحى بمعنى أو محتوى "قومى"،وهو غير صحيح، لأن اللغة العبرية لغة ميتة، وإن حاولت إسرائيل أن تنفخ الحياة فيها. فضلاً عن أن سكان إسرائيل من اليهود ليسوا هم "العَبْرانيين" القدامى، بل هم إما يهود عرب أو شرقيون، وإما يهود "أشكناز" أوربيون وأمريكيون. وبالتالى؛ فإن إسرائيل إما أن تسمى "الدولة الصهيونية" أو "الكيان الصهيونى" أو "إسرائيل" وحسب، لا "دولة إسرائيل". كما لا يحسن تسميتها بالدولة "اليهودية" فالدولة الفرنسية مثلا لا تُسمى "الدولة المسيحية".. وعلى ذلك فَقِسْ.

٢٤- زيارة شارون: (جريمة شارون):

لا تزال بعض وسائل الإعلام تتحدث عما يسمى "زيارة شارون" إلى الحرم القدسى الشريف فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، تلك "الزيارة" التى أشعلت انتفاضة الأقصى المبارك. إن جريمة "شارون" هذه ليست زيارة، بل من الواجب وصفها "بتدنيس" الحرم القدسى الشريف. وإذا كان ولابد من كلمة أخرى يُسيغها غير العرب؛ فمن الممكن وصفها بأنها جولة شارون، ويسرى هذا التعبير على أى صهيونى "يتجول" فى الأراضى العربية المحتلة.

٢٥- سقوط الشهيد:

الواجب أن يقال "استشهد"، فالشهيد لا يسقط، بل يرتفع إلى الجنة.

٢٦- سياسة التدمير، أو سياسة التهجير، أو سياسة القتل:

هذه كلها "جرائم حرب" وليست سياسة أو سياسات، واستخدام هذا التعبير يخفف من وطأة الجريمة. والأفضل، بل والأصح، وصفها بجرائم الحرب أو جرائم

القتل والتدمير. وإذا كان ولابد من نسق ينتظمها، فيمكن وصفها "بالمؤامرة"، وإلا فيمكن وصفها "بالمخطط" لمن يرى فى كلمة المؤامرة كلمة "غير واقعية" أو مستهلكة ولمن يسخرون "بعقلية المؤامرة" حسب تعبيرهم!

٢٧- الشعب اليهودى:

ليس هناك شعب يهودى، وبالتالى يجب أن يقال "اليهود". كذلك ليس هناك "شعب إسرائيلى"، وأما سكان إسرائيل اليهود، فينتمون إلى مائة شعب على الأقل، ولم يشكلوا شعباً واحداً، وبالتالى فإن الوصف الحقيقى لهم هو "المجتمع الإسرائيلى". وانتفاء وجود "الشعب اليهودى" يعنى استطراداً انتفاء كل مشتقات الكلمة.. فمن الخطأ أن يقال مثلاً: أن "شعبية" شارون أو غيره من المسئولين الإسرائيليين قد ارتفعت أو انخفضت، والأجدر أن يقال إن "منزلة" هذا الصهيونى أو "مكانته" ارتفعت أو انخفضت.

٢٨- الشَّغْب:

تتحدث إسرائيل وحلفاؤها عن الانتفاضة والتظاهرات والمصادمات الفلسطينية مع جنود العدو على أنها أعمال "شَغْب، وأن من يقومون بها هم من "مثيرى الشغب"، وأن الشرطة الإسرائيلية هى شرطة "مكافحة الشغب". والأصح استخدام تعابير "الانتفاضة، والتظاهرات، والاصطدام، والاشتباكات مع العدو".

٢٩- الشتات:

حكم هذه الكلمة هو حكم كلمة "الجاليات اليهودية"، فليس هناك شتات لأبناء أمة واحدة هى "الأمة اليهودية" غير الموجودة أصلاً، وإن كان هناك يهود بين أبناء كل الشعوب، كذلك يسرى هذا الحكم على الكلمة العالمية التى تعبر عما يسمى "الشتات اليهودى"، وهى كلمة "الدياسبورا". ولعلها من لغة "اليديش". والأصح أن يوصف اليهود خارج إسرائيل باليهود الفرنسيين، أو اليهود الروس، أو

اليهود العرب..الخ. أما اليهود المتجمعون فى أرضنا المحتلة، فهم يهود إسرائيل أو اليهود الإسرائيليون.

٣٠- شمرون:

تزعم إسرائيل منطقة نابلس "شمرون"، وهى تسمية مشتقة من "السامريين" الذين لا تعترف إسرائيل بأنهم يهود. ولكن لعل الكلمة مشتقة من "السامر" أى "النادى"، وهو تجمع الناس، وبالتالى تجمع المساكن.

٣١- عززت القوات الإسرائيلية:

يقال مثلا "عززت القوات الإسرائيلية وجودها بجنود أو إمدادات جديدة". والتعزيز فيه معنى القوة والكرامة. والصواب والأجدر أن يقال: "كثَّفت" أو "أضافت" إسرائيل قوات جديدة، أو بعثت إلى ذلك المكان بإمدادات جديدة من الجنود.. ونحو ذلك.

٣٢- الفلسطينيون:

ليس هناك مواطن عربى فلسطينى واحد إلا ويفخر بأنه فلسطينى فخره بأنه عربى، وبالتالى فإن جمع هذه الكلمة "الفلسطينيون" ليس فيه ما ينقص من انتمائهم أو مكانتهم السياسية أو حقوقهم الوطنية شيئاً. ولكن الملاحظ أن استخدام هذه الكلمة يشوبه الكثير من سوء النوايا، خصوصاً على ألسنة الإسرائيليين وحلفائهم...وأيضاً، مع الأسف، على ألسنة أو أقلام بعض العرب ممن يعرفون الموقع الذى يحسن أن تستخدم فيه كلمة "الفلسطينيون"، والموقع الذى يجوز فيه ذلك، بل يجب ألا تستخدم فيه.

وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن البعض يستخدمون كلمة "الفلسطينيون"، لأنهم ببساطة لا يريدون أن يقولوا "الشعب الفلسطينى". وبالتالى فإن هؤلاء "الفلسطينيون" لا يستحقون وطناً ولا دولة، لأنهم ليسوا شعباً، بل لقد بلغ الأمر

بجولدا مائير رئيس حكومة إسرائيل السابقة أن قالت مرةً: "أين هو الشعب الفلسطيني؟!". ولذلك يجب أن يقال دائماً: أن مطالب الشعب الفلسطيني هى كذا وكذا، ويحسن ألا يقال: أن مطالب الفلسطينيين هى كذا وكذا.

بعد هذا لابد من الإشارة إلى أن الشعوب المسيحية فى أوربا وأمريكا تحمل احتقاراً لشعب قديم غير عربى اسمه "الفلسطينيون" ولكنن ترجمته إلى اللغات الأجنبية ليست Palestinians أى بحرف الـ"P" بل بحرف الـ(ف) "Ph"، أى "Philisteens" وكأنه شعباً جاء إلى فلسطين من جزيرة "كريت" وبعض الجزر اليونانية، وحل فى فلسطين وأعطاها اسمه.. والتوراة تتحدث عن هؤلاء "الفلستينيين" باحتقار شديد. وتحاشياً لكل هذه المزالق، يجب أن يتحدث الإعلام العربى عن "الشعب العربى الفلسطينى".

٣٣- المستوطنة والمستعمرة:

نقترح الإقلاع عن استخدام كلمة المستوطنة بدلاً من المستعمرة. وأتذكر أن هذه الكلمة -أى المستوطنة- دخلت التداول الإعلامى العربى عام ١٩٦٦، مشتقة من كلمة "الوطن"، وبالتالى فهى كلمة محترمة نسبياً، فالوطن والوطنية والمواطنة والمواطن كلمات بريئة ومشرفة ولها حرمتها فى كل اللغات. وقد يقال أن المستعمرة مشتقة بدورها من "الإعمار والتعمير" وهذا صحيح، ولكن الكلمة باللغات الأجنبية - وهى كلمة Colony- مرذولة فى كل كتب التاريخ منذ الإمبراطورية الرومانية القديمة إلى اليوم.

٣٤- المتسلِّلون أو المخرِّبون:

هذا التعبير الكاذب تصف به إسرائيل الفدائيين ورجال المقاومة الفلسطينية، وطبعاً لا أحد من العرب يستخدمه، وإن روجته الدعاية الصهيونية فى الغرب، تماماً كما شوهت فيما مضى كلمة الفدائيين العربية وروجتها بصيغتها الغربية الـPhidaeen وشحنتها بمعنى التسلل والتخريب. وبالتالى يجب أن نلح فى

الإعلام العربى باللغات الأجنبية على المناضلين ضد إسرائيل هم مناضلون وطنيون ورجال مقاومة، وليسو متسللين ولا مخربين.

٣٥- مطار بن غوريون:

هذا المطار هو مطار مدينة "اللدّ" العربية الفلسطينية وقد أنشأه الإنجليز زمن حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين ليكون أهم مطار فى منطقة الشرق الأوسط، واستولت عليه إسرائيل عام ١٩٤٨ وزعمته مطار بن غوريون، أو مطار "تل أبيب" لأن اللدّ قريبة من تل أبيب – وعلى الأدق: من مدينة "يافا" العربية الفلسطينية-.. المهم أن هذا المطار ليس مطار تل أبيب، ولا مطار بن غوريون.. إنه مطار اللد، ويجب ألا يُسمى غير ذلك.